الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة – سعيدة –د. مولاي الطاهـر

كلية الآداب واللغات و الفنون

قسم اللغة العربية وآدابها

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص لسانيات عامة

الموسومة ب:

المسائل الصرفية في الشواهد الشعرية (كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الأنباري انموذجا)

إعداد الطالبتان:

عوالي حليمة

ويس حليمة

إشراف الأستاذة الدكتورة:

رازي فايزة

اعضاء اللجنة المناقشة

أ.د: بن ضياف كريمة	جامعة سعيدة- د. الطاهر مولاي	رئيســـــاً
أ.د: رازي فايزة	جامعة سعيدة- د. الطاهر مولاي	مشرفـــــة ومقـــررة
أ.د: بن يخلف نفيسة	جامعة سعيدة- د. الطاهر مولاي	مناقشـــــا

السنة الجامعية :

1445-1444 هـ / 2023 2024م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال علي بن أبي طالب :

العِلمُ زَينٌ فَكُن لِلعِلمِ مُكتَسِباً

وَكُن لَهُ طالِباً ما عِشتَ مُقتَبِسا

إهداء

إلى والدي الحبيب أهديك رسالتي لتهديني الرضا والدعاء أطال الله في عمرك وأمدك بالصحة والعافية وثبتك على دينه.

إلى من لم تمهلها الدنيا لأرتوي من حنانها إلى من افتقدها وأحن إليها.

إلى إخوتي وأخواتي أتذكر كل ما صنعتم لأجلي كي أصل إلى الذي وصلت إليه ، يعجز لساني عن قول أي شيء، فعبارات الشكر قليلة، وكلمات الثناء لا تفيكم حقكم.

إلى أساتذتي المبجلين أتوجه بخالص الشكر والتقدير .

عوالي حليمة

إهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا:

-إلى من وهبتني الحياة والأمل، والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة، ومن علمتني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر، أمي العزيزة حفظها الله وأطال في عمرها.

-إلى من رحل عن الدنيا دون وداع ولا رجعة، إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله.

-إلى الأعزاء على قلبي وسندي في الحياة إخواني وأخواتي.

- إلى من سرنا سويا ونحن نشق طريق معا نحو النجاح أصدقائي.

-إلى من أناروا لي درب العلم والمعرفة معلمي وأساتذتي في كل مراحل التعليم، وكل من ساعدني ومد يّد العون لي.

قائمة المختصرات

تـر: ترجمة

ص: الصفحة

د. ط: دون طبعة

د.ت: دون نشر

د. س. ن: دون سنة النشر

د. د. ن: دون دار النشر

ط: الطبعة

د: الدكتور

د.ن: دون سنة

مج: مجلد

ع: عدد

مقدمة

مقدمة:

الحمد لله غافر الذنب وقابل التوب العزيز الغفار، والصلاة والسلام على الرحمة المهداة والنعمة المسداة والسراج المنير الصادق الأمين المبعوث رحمة للعالمين...أما بعد:

يُعد الخلاف النحوي موضوعا غنيا في اللغة العربية، فهو يطلق العنان للعقول لتفكير، وعمل على بناء قاعدة لها تُحيل إليها في المسائل المتشابهة، و لو لا هذا الخلاف لما تفرعت مسائل النحو والصرف وتعددت الآراء، وراح كل مذهب يدلل على ما أرشده إليه تفكيره من نظرة إلى المسائل المختلف فيها، وجاء بالأدلة المتفقة مع العقل، من كتاب والسنة تارة، ومن الشعر وكلام العرب تارة أخرى، مما جعل لهذه الخلافات أثر كبير لكثرة العلوم وتشعبها، ومن أشهر الكتب: "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين " للإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد أبي سعيد الأنباري، بحيث يضم الكتاب أبرز مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين وأدلتهم، لذا آثرنا في هذا البحث أن نلقي الضوء على ذلك من خلال دراسة لبعض المسائل الصرفية في كتاب الإنصاف، وانطلاقا من هذا جاءت دراستنا الموسومة ب"المسائل الصرفية في الشواهد الشعرية في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين"؛ لنحاول الكشف عن بعض القضايا الصرفية في الشاهد الشعري ومدى أهميته في الخلاف النحوي، وكان سبب الرئيسي لاختيار كتاب الإنصاف ثراء الكتاب وغناه بالشواهد الشعرية ، محاولين الإجابة عن التساؤلات الآتية :

- ما موقف النحاة من مسائل الخلاف الصرفي في كتاب الإنصاف؟
- ماهي القضايا الصرفية في الشواهد الشعرية؟

الفصل الأول تحت عنوان : الاستشهاد والخلاف بين المدرستين في المواضيع الصرفية لكتاب الإنصاف ،قسمناه إلى مبحثين:

المبحث الأول : الموسوم بالاستشهاد في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، أما المبحث الثاني: الخلاف والشواهد الشعرية في المسائل الصرفية.

والفصل الثاني جاء بعنوان: المسائل الصرفية في الشواهد الشعرية، يندرج تحته مبحثين: المبحث الأول بين الاسم والفعل .

أما المبحث الثاني: بين الحذف والزيادة، وهذه القضية من القضايا المهمة في الصرف العربي، وتختص بما يُحذف من الكلمة، وما هو زائد على أصلها، ومن الدراسات السابقة التي كانت درجة صعود لنا، دراسة صفاء عبد الوهاب على محجوب" الشاهد النحوي في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري"، جامعة أم درمان الإسلامية وكذلك دراسة سليماني نوال" الخلاف النحوي بين البصرة والكوفة في المشتقات" جامعة محمد خيضر بسكرة وغيرهما...

وفي الأخير توصلنا إلى أهم النقاط التي حاولنا من خلالها الإجابة عن إشكالية مطروحة في مقدمة البحث ، أهم المصادر والمراجع المعتمدة في هذا البحث كتاب :" الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين" وهو الكتاب الذي أخذنا منه المادة الأساسية ،وشرح الشواهد الشعرية مثل كتاب" شواهد الشعر في النحو العربي من كتاب الإنصاف" لدكتورة شكفته نسرين بنت قاضي قمر الدين"، وكتاب شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية "لأربعة آلاف شاهد شعري" لمحمد حسن شُرَّاب ، و المفتاح في الصرف للجرجاني...

– اعتمدنا في دراستنا المنهج الوصفي التحليلي لأن الموضوع يستدعي ذلك فيه ذكر للآراء والمذاهب و الحجج، ولقد واجهتنا بعض العقبات منها: تعدد الآراء حول المسائل الخلافية مما جعلها صعبة الفهم، و ضعف زادنا العلمي حول هذا الموضوع.

فإذا وفقنا فيه إلى الصواب فذلك بفضل الله وحسن توفيقه، نسأله أن يكتب فيها الخير والبركة، وفي أخير نتقدم بجزيل الشكر للأساتذة المشرفة رازي فايزة ،والحمد لله رب العالمين

من اعداد الطالبتين: عوالي حليمة و ويس حليمة
يوم: 2024/05/28

الفصـــل الأول

الاستشهاد والخلاف بين المدرستين في المواضيع الصرفية لكتاب الإنصاف

I. الاستشهاد في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف:

الكتاب غنيّ بالشواهد القرآنية والأحاديث النبوية بالإضافة إلى الاستشهاد بالحكم والأمثال ومختلف الأشعار.

1. الاستشهاد

الاستشهاد بالمصادر مثل القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف و شعراء العرب يشكل أساسا في الاحتجاج النحوي، وقد اعتمد عليه النحاة، حيث أسهم سيبويه في ترسيخ قواعد النحو باستناده إلى هذه المصادر، ويظل الذكر الحكيم مصدرا رفيعا وثابتا في اللغة العربية ،مما فهمه الأسدي والتميمي والقرشي يقول صاحب الخزانة :" فكلامه –عز اسمه – أفصح كلام وأبلغه ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه كما بيّنه ابن جني في أول كتابه (المحتسب) وأجاد القول فيه"[1] ،وللدفاع عن قضية معينة في الاحتجاج ، يتعين على المحتج تقديم شهادات داعمة لتعزيز حججه وهذا ما يفعله كل من خاض في علم من علوم اللغة العربية، عرفّه التهانوي" الشاهد" أنه عند أهل العربية الجزئي الذي يستشهد به في إثبات القاعدة لكون ذلك الجزئي من التنزيل أومن كلام العرب الموثوق بعربيتهم"[2]والاستشهاد هو عملية يقوم بها الباحث العلمي باستخدام أمثلة لباحثين سابقين أو مصادر مثل ما ذكرنا سابقا أو الاستفادة من بعض النصوص العلمية التي كتبها أشخاص عملوا بذات المجال الذي نبحث به، بحيث يكون من الممكن أن نقوم بعملية النقل بشكل كلي أو جزئي، والحرص على ذكر المصدر الذي تم الاستشهاد والاقتباس منه.

---

[1] عبد القادر البغدادي خزانة الأدب ولب لسان العرب، ،تحقيق: محمد نبيل طريفي وايميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، ط1418،1هـ 1998،ج1،ص 9

[2] محمد علي التهانوي ،كشاف اصطلاح الفنون والعلوم ، تح :علي دحروج، ن مكتبة لبنان ، ج1،"حرف الشين" ص 1002،معجم مصطلحات النحوية والصرفية ،محمد سمير نجيب اللبدي ، ن:مؤسسة الرسالة دار الفرقان،ط1405،1هـ،1985م،ص119

5. استشهاد بالشواهد الشعرية :

أبدى الأنباري اهتماما كبيرا بالشواهد عموما، وبالشواهد الشعرية خصوصا، حيث أولى اهتماما خاصا للشواهد الشعرية في كتبه، فإن ابن الأنباري أكثر من إيراده مقارنة بالشواهد الأخرى مثل: القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وكذلك النثر من كلام العرب، بحيث تعد الشواهد الشعرية جزءا أساسيا في دروس اللغة العربية، وبالأخص في مجال النحو ، حيث يعتمد كل نحوي على شاهد شعري يدعم مواقفه ويسانده في الحجج والنظريات ، ويزيد من قوة وجهة نظره ، وتكتسب أهمية خاصة هذه الشواهد في المواضيع ذات الاختلافات أو التي تخرج عن المألوف ، وترتفع مكانتها أكثر فأكثر نظرا للتقدير الكبير الذي يحظى به الشعر في عقول العرب.

إذ بلغ عددها شاهدين وخمس مئة، ماعدا المكرر منها؛ الذي بلغ ثلاثين شاهدا، اعتمدها أبي البركات في احتجاجه وإثباته للقواعد النحوية .

قسم النحاة المراحل الشعرية التي يحتج بها إلى ثلاث طبقات، ولكل منها درجة معينة في قوة الاحتجاج وهي كما يلي:

❖ طبقة الشعراء الجاهلين: وهم الشعراء الذين عاشوا قبل الإسلام بنحو مئة وخمسين سنة على الصحيح، ومنهم أصحاب المعلقات، وغيرهم كالشنفرى، وقد احتج النحاة بشعر هذه الطبقة بالإجماع، غير أن بعض البصريين طعن في بعض شعراء الجاهلية، وهذا عمرو بن عيسى يخطئ النابغة في بعض شعره، وهو موجود في بعض الكتب.

❖ –طبقة الشعراء المخضرمين: وهم الذين عاشوا فترة من العصر الجاهلي وأدركوا الإسلام، منهم حسان بن ثابت، وكعب بن زهير، ولبيد بن ربيعة، وقد احتج النحاة بشعر هذه الطبقة وأخذوا به[1].

[1]ينظر، أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ،تح : محمد محي الدين عبد الحميد ،دار الجيل، ج ،ط5،ص113

-وقد أجمع النحاة على صحة الاحتجاج بشعر شعراء هاتين الطبقتين دو استثناء، إلا بعض المؤاخذات النادرة جدا للبصريين على أبيات بعض الشعراء، وما دونه فهم مجمعون على صحة الاستشهاد بها.

❖ طبقة الشعراء الإسلاميين: وهم من عاشوا في فترة صدر الإسلام، ومن أشهر شعراء هذه الفترة الفرزدق وجرير والأخطل وغيرهم كالكميت وذو الرمة، وقد كان بعض النحاة لا يرى الاستشهاد بشعر هذه الطبقة، لأنهم كانوا يفضلون الاحتجاج بشعر من سبقوهم من الشعراء الجاهليين والمخضرمين، يقول الأصمعي: "جلست إلى أبي عمرو بن العلاء ثمان حجج فما سمعته يحتج ببيت إسلامي"[1] ، مع ذلك فإن الصحيح هو صحة الاستشهاد بهذه الطبقة وشعرها، لكن مع مرتبة أقل من الطبقتين السابقتين.

-وهناك طبقة رابعة ذكرها النحاة في تقسيمهم، لكنهم مجمعون على عدم الاحتجاج بشعرهم، وهذه الطبقة هي:

❖ -طبقة الشعراء المولدين: وهم الذين جاؤوا بعد شعراء صدر الإسلام، كأمثال بشار بن برد، وأبي نواس، وقد أجمع النحاة على عدم الاحتجاج بشعر هذه الطبقة، لأن هؤلاء ليسوا من نسب عربي أصيل بل هم مزيج من أب عربي وأم غير عربية، وبالتالي فليسوا عربا خلصا، وبالتالي لم يثق النحاة في فصاحتهم لذلك لم يحتجوا بهم، يقول السيوطي: "أجمعوا أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة"[2] ،وذكر البغدادي في خزانة الأدب:" والصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقا"[3]، أي لا يستشهد بكلام الطبقة الرابعة وهي طبقة المولدين.

-خلاصة لما سبق وذكرناه أن البصريين أكثروا من شواهدهم الشعرية مقارنة بأقرانهم الكوفيين.

---

[1] التواتي بن تواتي: محاضرات في أصول النحو، مطبعة رويبي،الأغواط،ط2006،1،ص115

[2] جلال الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو،ص70

[3] عبد القادر البغدادي: خزانة الأدب، الطبعة الأميرية، مصر، ط1 ،(د.ت)، ج1،ص23

احتج الأنباري بأبيات للعديد من الشعراء التي استدل بهم مسائله في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ومن بين هذه الشواهد نذكر ذلك على سبيل المثال :

-مسألة : الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم ، يقول أبو البركات الأنباري :(أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا في " اسم": "سُّمى" على مثال "عُّلى"، والأصل فيه "سُمَوٌّ، إلا أنهم قلبوا الواو منه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار "سمّى ")[1]

- قال الشاعر من الرجز المشطور:

والله أسماكِ سُمًا مُبَارَكًا ... آثَرَك الله بهِ إيثاركا

-وفيه خمس لغات، قال الشاعر:

وعامنا أعجبنا مقدّمه ... يدعى أبا السّمح وقرضاب سمه

مبتركا لكل عظم يلحمه

-وقال باسم الذي في كل سورة سمه ... قد وردت على طريق تعلمه

-وفي مسألة :إعراب الأسماء الستة ستشهد بأنّ من ذهب إلى أن الباء حرف الإعراب ، وإنما الواو والألف والياء: والتي هي:(أبوك، أخوك، حموك، هنوك، فوك، وذومال. في قول الأنباري ي عن إشباع الحركات).[2]

-قال الشاعر إبراهيم بن هرمة في إشباع الضمة:

اللَهُ يَعلَمُ أَنّا في تَلَفُّتِنا ... يومَ الفِراقِ إِلى إخواننا صُوَرُ

وَأَنَّني حَيثُما يَثني الهَوى بَصَري ... مِن حَيثُما سَلَكوا أَدنوا فَأَنظُورُ[3]

يستشهد بأنه (أراد فأنظرُ فأشبع الضم ،فنشأت الواو)[4] .

قال الأخر:

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرا ... مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ[1]

---

[1]أبو البركات الأنباري ، الإنصاف،ص21

[2] الأنباري ، كتاب الإنصاف، المرجع نفسه ،ص28

[3]إبراهيم بن هرمة، الديوان العصر العباسي، نقلا عن ابن الأنباري ، الإنصاف.

[4] الأنباري ، كتاب الإنصاف المرجع السابق،ص29

-أراد" لم تهجُ".

قال الآخر:

كأن في أنيابها القرنفول

-أراد "القرنفل"

-وقال الشاعر في إشباع الفتحة:

وأنت من الغوائل حين ترمى ... ومن ذمّ الرجال بمنتزاح

-(أراد "بمنتزح" فأشبع الفتحة فنشأت الألف)[2]

وقال الآخر: أقول إذ خرّت على الكلكال ... يا ناقتا ما جلت من مجال

-أراد "الكلكل"

وقال الشاعر في إشباع الكسرة:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة ... نفي الدّراهيم تنقاد الصياريف

-(أراد "الدراهم" و" الصيارف"، فأشبع الكسرة فنشأت الياء...)[3]

وفي مسألة: إذا فصل بين "كم "الخبرية وتمييزها فهل يبقى التمييز مجرورا؟ يستشهد الأنباري في قوله: (أما الكوفيون فاحتجوّا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّه يكون مخفوضا بدليل النقل والقياس).[4]

-قال الشاعر:

كم بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلَى ... وشَرِيفٍ بُخْلُهُ قد وَضَعَهْ.

-وقال الآخر:

كم في بني بكر بن سعد سيّد ... ضخم الدّسيعة ماجد نفّاع

---

[1] البيت لأبي عمرو بن العلاء، نقلا عن ابن الأنباري.

[2] الأنباري ، كتاب الإنصاف ،المرجع السابق ص 31

[3] الأنباري ، كتاب الإنصاف ، المرجع السابق ص 33

[4] المرجع نفسه ، ص282

ويستشهد كذلك بقوله:(وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنّما قلنا إنّه لا يجوز فيه الجرّ لأنّ "كم" هي العاملة فيما بعدها الجر؛ لأنها بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده...)[1]

قال الشاعر:

كم نالني منهم فضلاً على عدم إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل[2]

والتقدير : كم فضل، على الرغم من أنهما لم يميزا بينهما ب " فضل"، إلا أنه عبر عنهما ب"نالني منهم" كإعراب" فضلا لتجنب التمييز بين الجار والمجرور.

-وقال الآخر:

تَوُمُّ سِنَانا وَكَمْ دَوُنَهُ ... مِن الأَرْضِ مُحدودبًا غَارُها [3]

(والتقدير كم محدودب غارها دونه من الأرض).[4] وهذه بعض الشواهد الشعرية التي استدل بها الأنباري من بعض مسائله في كتابه الإنصاف

II. الخلاف والشواهد الشعرية في المسائل الصرفية:

1. الخلاف بين المدرستين البصرة والكوفة في المواضيع الصرفية:

الخلاف النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة كان أمرا مهما لتطور هذا العلم ،إذ يعود هذا الخلاف إلى العصور القديمة، عندما كانت المدرستان تتنافسان في تطوير قواعد اللغة العربية، فدار جدال حاد بين علماء النحو في كل من المدرستين، وكانت هذه الخلافات تتعلق بقواعد اللغة (النحو والصرف) وتطبيقاته.

استفاد العلماء من هذا الصراع وألّفوا العديد من الكتب والأبحاث لدراسة هذه المسائل الخلافية بين المدرستين، كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري ت577هـ يعد من أهم المصادر التي تناولت هذا الخلاف، بحيث يقدم

---

[1] الأنباري ،المرجع السابق ص284.

[2] القطاميّ، ديوان – ليدن ، نقلا عن ابن الأنباري، الإنصاف.

[3] زهير بن أبي سلمى، المرجع نفسه

[4] المرجع نفسه، ص 28

خلافات بين المدرستين في مواضيع الصرف. وهذه الجهود ساهمت في تطوير قواعد النحو وتهذيبها.

– ذكر أبو البركات الأنباري مجموعة من المسائل الصرفية التي تشهد على الاختلاف بين أهل البصرة وأهل الكوفة منها مثلا: مسألة أصل اشتقاق الاسم والتي تدخل في باب الصرف، فهي تتعلق باشتقاق الاسم. فكان هناك خلاف بين النحاة البصريين والكوفيين حول تحديد أصل اشتقاق الاسم يعود إلى مسألة مهمة بحيث: ذهب البصريون إلى أن الاسم سميّ اسما؛ لأنه سما على مسماه. وعلاما تحته من معناه؛ فسميّ اسما ذلك؛ والأصل فيه س، م، و.

–كما ذكر ابن الأنباري، حيث يقول(ذهب البصريون إلى أنه مشتق من السُّمُوِّ–وهو العُلُوُّ [1]).

وأما الكوفيون فقالوا إنما سميّ اسما، لأنه سمة على المسمى يعرف بها " والسمة هي العلامة"، وأما الأصل الاسم عندهم هو (و، س، م) وهو الأقرب دلاليا. فاسم الشخص علامة عليه تعرّف الناس بها. حيث قال الأنباري: (ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوسم وهو العلامة)[2]

فاحتجوا بذلك بأن قالوا:(إنما قلنا إنه مشتق من " الوسم" لأن الوسم في اللغة هو العلامة، والاسم وَسمٌ على المسمىّ، وعلامة له يعرف به ألا ترى أنك إذا قلت: "زيد" أو "عمرو" دلّ على المسمىّ، فصار كالوسم عليه؟ فلهذا قلنا: إنه مشتق من" الوسم"، ولذلك قال أبو العباس أحمد بن يحي ثعلب: الاسم سمة توضع على الشيء يعرف بها. والأصل في "اسم" "وسم"، إلا أنه حذفت منه الفاء التي هي الواو في "وسم" ،وزيدت الهمزة في أوله عوضا من المحذوف، ووزنه "إعلٌ" ؛ لحذف الفاء منه)[3] ، واحتج البصريون أيضا وأعطوا دليلا حول

[1] أبو البركات الأنباري، "الإنصاف"ج1،ص17

[2] أبو البركات الأنباري، "الإنصاف ، المرجع نفسه، ص17

[3] أبو البركات الأنباري ، الإنصاف،المرجع السابق ،ص17

هذه المسألة ،فقالوا: (إنما قلنا إنه مشتق من " السُّمُو" لأن" السُّمُوَّ" في اللغة هو العُلُوُ، يقال: "سما يسمو سمّوا"، إذا علا ، ومنه سمّيت السماء ،سماء لعلوّها، والاسم يعلو على المسمّى ، ويدل على ما تحته من المعنى ، ولذلك قال أبو العباس محمد بن يزيد المبرِّد: الاسم ما دلّ علة مسمّى تحته، وهذا القول كاف في الاشتقاق، لا في تحديد فلما سما الاسمُ على مسمّاه وعلا على ما تحته من معناه ،دلّ على أنه مشتق من الُّسُّمُوِ، لا من الوسم[1]). في النهاية، يعتبر القول البصري أكثر دلالة في الاشتقاق ، حيث يظهر أن الاسم يشير إلى معنى تحته، وذلك يعتبر أقرب دلاليا، لأن الاسم مشتق من السُّمو، لا من الوسم، وهذا يفيد في الاشتقاق، وليس في التّحديد.

-وأيضا مسألة بئس ونعم: سنتناول هذا الخلاف اللغوي الصرفي الذي وقع بين أهل البصرة والكوفة حول الكلمتين "نعم، بئس" أهما اسمان أم فعلان؟.

- يدور الخلاف بين الكوفيين والبصريين حول "نعم، وبئس" ما إذا كان اسمين أم فعلين، فالكوفيون يرونها أسماء، بينما يعتبرها البصريون أفعال.

فاحتجوا الكوفيون بأن قالوا: (الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الخفض عليهما؛ فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول:" ما زيد بنعم الرجل)"[2]

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا:(الدليل على أنهما فعلان اتصال الضمير المرفوع بهما على حدّ اتصاله بالفعل المتصرّف؛ فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا: "نعما رجلين" ونعموا رجالا" وحكى ذلك الكسائي، وقد رفعا مع ذلك المظهر في نحو: "نعم الرجل" وبئس الغلام" والمضمر في نحو:" نعم رجلا زيد، وبئس غلاما عمرو" فدل على أنهما فعلان)[3] ورغم اختلافهم في هذه المسألة بين فعلية واسمية، إلا أننا نجد أنهم اختلفوا في صحتها أيضا، فابن عصفور نجده ينفي أن يكون الخلاف واقعا في فعلية" نعم " بئس" أو اسميتهما

---

[1] أبو البركات الأنباري، "الإنصاف ،المرجع السابق، ص 17

[2] المرجع نفسه ، ص 98

[3] المرجع نفسه ، ص105

وإنما الخلاف يكون بعد إسنادهما إلى الفاعل. قال: لم يختلف أحد من البصريين والكوفيين في أن "نعم" و "بئس" فعلان، وإنما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد إسنادهما إلى الفاعل فذهب البصريون إلى أن(نعم الرجل)جملة فعلية وكذلك (بئس الرجل) وذهب الكسائي إلى أن قولك: نعم الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان بمنزلة (تأبط شرا) ف(نعم الرجل) عنده اسم للممدوح(بئس الرجل)اسم للمذموم . وهما في الأصل جملتان محكيتان نقلتا عن أصلهما وسمى بهما)،[1] وقال السيوطي أيضا :(لا خلاف في أنهما فعلان وإنما الخلاف فيما بعد الإسناد إلى الفاعل، فالبصريون يقولون: نعم الرجل وبئس الرجل جملتان فعليتان. وغيرهم يقول: اسمان محكيان نقلا عن أصلهما وسمي بهما للمدح والذم كتأبط شرا ونحوه) [2]

-فكل مدرسة حاولت أن تثبت رأيها، في القضية الخلافية نعم وبئس من حيث اسميتهما وفعليتهما، وذلك من خلال مؤلفات كل مدرسة، إلا أنني لاحظت أن مسألة فعليتهما هي الأرجح، مثل ما جاء به البصريين.

-وأيضا هناك مسألة صرفية أخرى وقع فيها الخلاف بين مدرستي الكوفة والبصرة، وهي مسألة (السين وسوف)، التي سنناقشها من ناحيتين، حيث تمثل السين في أصلها زيادة على الفعل المضارع، وفي نفس الوقت يمكن اعتبارها مقتطعة من "سوف"، ومن هنا اختلفت المدرستين في ذلك .بحيث ذهب الكوفيون إلى أن السين التي تدخل على الفعل المستقبل نحو سأفعل أصلها سوف ،ذهب البصريون إلى أنّها أصل بنفسها[3] وقد دعم كل من أهل الكوفة وأهل البصرة رأيه بحجة.

---

[1] جمال الدين بن محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي ت672هـ، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، دار الكتب العلمية- بيروت ط1،2001م،2،ص 338

[2] أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي ،شرح جمل الزجاجي، دار الكتب العلمية، بيروت ،لبنان ،ط1 ،2ص 76

[3] أبوا البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ،دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ،ط1، سنة 1418هـ-1998، ج1 ،ص515

فأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: (إنما قلنا ذلك لأن "سوف" كُثر استعمالها في كلامهم وجريها على ألسنتهم ،وهم أبدا يحذفون لكثرة الاستعمال، كقولهم "لا أدْر، ولم أُبالِ، ولم يكُ ،وخذ، وكُلْ" وأشباه ذلك، والأصل لا أدري ،ولم أبال، ولم يكن، وأخذ، وأكل، فحذفوا في هذه المواضع، وما أشبهها؛ لكثرة الاستعمال، فكذلك ها هنا؛ لما كثر استعمال "سوف" في كلامهم حذفوا منها الواو والفاء تخفيفا)[1]

-من الواضح أن" سوف" تعتبر كلمة شائعة في اللغة، ولذلك يحذفها الكثيرون لتبسيط اللغة وتسهيل الكلام، ففي اللغة العربية، يحذف الناس الواو والفاء من "سوف" لكثرة استخدامها هذا يشبه ما فعله العرب في بعض الحالات الأخرى ، حيث حذفوا الواو أو الفاء بناءً على تكرار الاستعمال، ومن الأمثلة على ذلك، قال بعض العرب: (في "سوف أفعل": سو أفعل، فحذفوا الفاء، ومنهم من قال" سَفَ أفعل" فحذف الواو، وإذا جاز أن يحذف الواو، و الفاء لكثرة الاستعمال ،جاز أن يجمع بينهما في الحذف مع تطرق الحذف إليهما في اللغتين؛ لكثرة الاستعمال)[2]، والسين في كلمة "سوف" تشير إلى معنى الاستقبال، وعندما يتم استخدام كلمة مشابهة في اللفظ والمعنى، يمكن أن يتم حذف بعض الأحرف لتسهيل اللغة.

-أما البصريون فقد دعموا رأيهم وعززوه بأن قالوا : (إنما قلنا ذلك لأنّ الأصل في كل حرف يدلُّ على معنى [أن لا يدخله الحذف، وأن يكون أصلا في نفسه، والسين حرف يدل على معنى]؛ فينبغي أن يكون أصلا في نفسه، لا مأخوذا من غيره)[3].

-الأنباري بعد تفكيره العميق، أفضل رأي البصريين في هذا النقاش، ورد على كلمات الكوفيين بأن الحذف ليس أساسا لاعتباره مسوغا للحجة الكوفية، يعتبر الحذف في الحرف أمر غير قياسي، حيث يكثر في الفعل والاسم. لذا، لا يمكن أن يعتبر الاستعمال المتكرر سببا للحذف، ولا يجعل الحذف في الحرف قاعدة قياسية.

---

[1] أبو البركات الأنباري، "الإنصاف ، المرجع السابق ،ص515

[2] المرجع نفسه ، ص 215

[3] المرجع نفسه، ص ص 515،516

وأما العرب قد احتج البعض منهم بسبب عبارات مثل" سوف أفعل" و"سو أفعل و"سف أفعل"، ولكن هذا الاحتجاج ليس مقنعا عند الأنباري لثلاثة أسباب:

- ❖ وهذا الكلام يعود إلى اهل الكوفة أنفسهم، ولا يعتد به.
- ❖ وإذا افترضنا أن هذا الكلام هو كلام العرب، فإنه يعتبر نادرا وغير شائع، ولا يمكن قياسه بنفس المعايير.
- ❖ ليس من عادة اللغة العربية حذف معظم حروف الكلمة حتى يبقى حرفا واحدا فقط للخفة، هذا النموذج غير شائع في اللغة العربية.

-بناءا على ما تم ذكره، يبدو لنا أن الخلاف حول السين في كلمة "سوف" هو مسألة شكلية بغض النظر عن حجج البصريين والكوفيين، وآراء الأنباري، يمكننا القول إن السين و"سوف" هما جزء من نفس الكلمة، ولكنهما يظهران بشكل مختلف. هذا الاختلاف في الشكل يمكن أن يكون مصدرا للجدل بين النحاة.

2. الشواهد الشعرية في مسائل الصرفية عند البصريين:

دعم النحاة البصريين قضاياهم الصرفية ببعض الشواهد الشعرية، منها:

-مسألة اللام الأولى من لعل:

قال العُجَيْز السَّلُولي:

لك الخير عَلِّلْنَا بها، عَلَّ سَاعَةً ... تمر، وسهواءً مِنَ اللّيلِ يَذْهَبُ[1]

-ورد هذا الشاهد في مسألة اللام الأولى في لعل زائدة أو أصلية؟ والشاهد فيه قوله"علّ" وهو [أراد: لعل][2]

فالبصريون قالوا: إنها زائدة لأنهم وجدوا أنها تستعمل كثيرا في كلامهم دون اللام وهذه هي حجتهم

وفي بيت آخر قال نافع بن سعد الطَّائيّ :

---

[1]العُجَيْز السَّلُولي، نقلا عن ابن الأنباري ، الإنصاف.

[2]ابو البركات الأنباري، الإنصاف، المرجع السابق،ص180.

ولست بلوام على الأمر بعدما ... يفوت ولكن عل أن أتقدما[1]

وقال الآخر:

عَلَّ صُرُوفَ الدّهر أو دُولَاتِهَا ... تُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ مِنَ لَمّاتها

وقال الآخر:

يا أَبَتَا علَّكَ أو عَسَاكَا

وقالت أمُّ النُّحَيْفِ وهو سعد بن قُرْطٍ:

تربَّص بها الأيامَ علَّ صُرُوفَها ... سَتَرْمِي بها في جَاحِمٍ مُتَسَعِّر

وهذه كذلك شواهد من شواهد البصريين المتقدمة من مسألة اللام الأولى من لعل،والشاهد فيها قولهم(علّ،علّك).بحيث حذف اللام الأولى من لعل، (و أرادت لعل،في معنى إثباتها دلنا ذلك على أنها زائدة)[2]

مسألة هل تكون" إلا "بمعنى الواو؟

قال النابغة:

وَقَفَتُ فيها أُصَيْلَالًا أُسَائِلُهَا ... أَعَيَتْ جَوَابًا، وما بالرَّبْعِ مِن أَحَدِ

إلا الأَوَارِيَّ لأيًا ما أُبَيِّنُهَا ... والنُّؤْيُ كالحوض بالمظلومة الجَلَدِ[3]

وقال آخر:

وبلدةٍ ليس بها أنيس ... إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ

هذه شواهد من وشواهد البصريين قالوا :إنما قلنا إن" إلا "لا تكون بمعنى الواو لأن إلا للاستثناء، والاستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول، والواو للجمع، والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول؛ فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر[4]

---

[1] نافع بن سعد الطَّائيّ ،ديوان الحماسة[المرزوقي]، نقلا عن ابن الأنباري.

[2] ابو البركات الأنباري، الإنصاف، المرجع السابق،ص181

[3] النابغة الذبياني، ديوان العصر الجاهلي، نقلا عن ابن الأنباري، الإنصاف.

[4]ابو البركات الأنباري، الإنصاف المرجع السابق،ص233

مسألة الترخيم في غير النداء:

قال الشاعر:

أبو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنِي وَطَلْقٌ ... وعَمَّارٌ وآونَةً أُثَالَ[1]

ذكر هذا الشاهد في المسألة: هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه؟ واستدل به البصريون على جواز الترخيم لضرورة الشعر. ومحل الشاهد فيه قوله "أثالا" فإن أصله "أثالة" بالتاء فرخمه بحذف هذه التاء في غير النداء، وأبقى الحرف الذي قبل التاء على حركته التي كانت عليها قبل الترخيم–وهي الفتحة– على لغة من ينتظر الحرف المحذوف. ونقل ابن الأنباري رأي المبرد قائلا: " زعم المبرد أنه ليس في العرب أثالة ،وإنما هو أثال، ونصبه على تقدير: يذكروني آونة أثالا، وقيل: نصبه لأنه عطفه على الياء والنون في" يؤرقني" كأنه قال: يؤرقني و أثالا.[2]

مسألة أصل نعم:

قال الشاعر:

ما أَقَلَّت قَدَم نَاعِلَهَا ... نَعِمَ السَّاعُونَ في الأمر المُبِرّ[3]

استشهد ابن الأنباري بهذا الشاهد في المسألة "القول في نعم وبئس، أفعلان هما أم اسمان؟ والشاهد في البيت قوله "نعم الساعون" حيث استعمل هذا الفعل على ما هو الأصل فيه بفتح النون وكسر العين. وإنما قالوا فيه "نعم" بكسر النون وسكون العين للتخفيف.

قال دَوْسَر بن هذيل :

وقَائِلَةٍ ما بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا ... صَحَا قَلْبُهُ عن آلِ ليلى وعن هِنْد[4]

---

[1] البيت الشعري، نقلا عن ابن الأنباري، الإنصاف.

[2] ابو البركات الأنباري، الإنصاف المرجع نفسه،335

[3] المرجع نفسه،ص103

[4] دوسر بن هذيل، ديوان العصر الجاهلي ، نقلا عن ابن الأنباري.

والشاهد في البيت قوله" دَوْسَرَ" فلم يصرف" دَوْسَرَ" وهو منصرف، مع أنه ليس فيه إلا علة واحدة وهي العلمية.

وقال الآخر:

وممن ولدوا عامرُ ... ذو الطَّولِ وذو العَرْضِ[1]

و محل الاستشهاد بالبيت هنا قوله "عامر" فقد جاء به مرفوعا من غير تنوين فدل علة أنه منعه من الصرف مع أنه ليس فيه إلا علة واحدة وهي العلمية.

وقال الآخر:

تَمُدُّ عليهم من يمين وأَشْمُلٍ ... بُحُورٌ له من عَهْدِ عَادَ وتُبّعَا[2]

والشاهد هنا قوله "عاد وتبع" منعتا من صرف مع أنه لايوجد فيهما إلا علة واحدة وهي العلمية. وهنا يجوز للشاعر أن يمنع من الاسم المنصرف من الصرف. وهذا يجوز عند الكوفيين لضرورة الشعر ولا يجوز عند البصريون.

مسألة أيمن في القسم مفرد:

قال الشاعر:

وقد ذَكَرَتْ لِي بِالكثيب مُؤَالفًا ... قِلَاصَ سُلَيْمٍ أو قِلَاصَ بني بكر

فَقَالَ فريقُ القومِ لما نَشَدْتُهُ ... نعم وفريق :لَيْمُنُ اللهِ ما ندري[3]

ذكر هذا الشاهد على أن أيمن في القسم مفرد، لأن همزته ليست همزة قطع بل همزة وصل(فدل على أنه ليس بجمع يمين)[4]، وموطن الاستشهاد بالبيت قوله "لَيْمُنُ اللهِ" حيث جاء بهمزة "أيمن" همزة وصل لا همزة قطع، مما يدل على أن كلمة "أيمن" مفردة وليست جمعا.

أخيرا هذه الشواهد التي سبق وذكرناها استدل بها البصريون مسائلهم الصرفية.

---

[1] ذو الإصبع العدواني، ديوان العصر الجاهلي، المرجع نفسه.

[2] زهير بن أبي سلمى، نقلا عن ابن الأنباري، الإنصاف.

[3] نصيب بن رباح، نقلا عن ابن الأنباري، الإنصاف.

[4] أبو البركات الأنباري، الإنصاف،المرجع نفسه، ص344

3. الشواهد الشعرية في مسائل الصرفية عند الكوفيين:

استشهد الكوفيون مسائلهم الصرفية في كتاب الإنصاف ببعض الشواهد الشعرية نذكر منها:

مسألة مد المقصور:

قد علمتْ أمُّ أبي السِّعْلاء ... وعَلِمَتْ ذَاكَ مع الجَرَاء

أنْ نِعْمَ مَأكُولًا على الخَواء ... يا لك من تمر ومن شَيشَاءِ

يَنْشَبُ في المَسْعَل واللهَاءِ[1]

ذكر هذا الشاهد في مسألة مد المقصور والبيت شاهد من شواهد الكوفيين(السعلاء والخواء واللهاء كله مقصور في الاصل، ومدّه لضرورة الشعر ،فدل على جوازه).[2]

وقال الآخر:

إنما الفقر والغناء من ... الله فهذا يعطي وهذا يُحَدُّ[3]

فمدَّ الغناء وهو مقصور، فدل على جوازه.

وقال الآخر:

سيغنيني الذي أغناك عنِّي ... فلا فقر يدوم ولا غناء[4]

وقول الآخر:

لم نرحِّبْ بأن شَخَصْتَ، ولكن ... مرحبا بالرِّضَاءِ منك وأَهْلَا

مسألة وزن الخماسي المكرر ثانية وثالثة:

قال الفرزدق:

موانع للأسرار إلا لأهلها ... ويُخْلِفْنَ ما ظنَّ الغَيورُ المُشَفْشَفُ[1]

---

[1] البيت الشعري ،نقلا عن ابن الأنباري، الإنصاف.

[2] ابو البركات الأنباري، الإنصاف، المرجع نفسه ،ص606

[3] المرجع نفسه، ص606.

[4] علي بن أبي طالب، ديوان المخضرمون ، نقلا عن ابن الأنباري، الإنصاف،

ورد هذا الشاهد في "مسألة وزن الخماسي المكرر ثانية وثالثة والشاهد فيه قوله المُشَفْشَفُ (والأصل في المُشَفْشَفِ: المشَفَّفُ ؛لأنه من" شفَّتْه الغيرة، وشَفَّه الحُزْنُ "إلا أنه استثقل اجتماع ثلاث فاءات، فأبدل من الوسطى شينًا)[2]

وقال آخر:

باتَتَ تُكَرْكِرُهُ الجنوب

وذكر هذا الشاهد كذلك لتدعيم المسألة والشاهد فيه قوله تكركره فقد ذكر الكوفيون أن (أصل في هذه كلمة "تكركره" تكرره؛ لأنه من" التكرير" فأبدل من الراء الوسطى كافا) ، فهذه الكلمة على وزن "فعلَّل"

وقال الأعشى:

وتَبْرُدُ بَرْدَ رداء العرو ... بالصيف رقرقت فيه العبيرا[3]

وذكر هذا الشاهد لنفس المسألة المذكورة. ومحل الاستشهاد بالبيت رقرقت (والأصل في رقرقت رقَّقْتَ؛ لأنه من" الرِّقَّةِ "فأبدل من القاف الوسطى راء)[4].

مسألة منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر:

قال الأخطل:

طَلَبَ الأَزَارِقَ بِالكَتَائِبِ إذ هَوَتْ ... بِشَبِيبِ غَائِلَةِ الثُّغُورِ غَدُورُ

ورد هذا الشاهد عند الكوفيين ومحل الاستشهاد بالبيت هاهنا قوله "بشبيب" حيث منعه من الصرف مع أنه ليس فيه إلا العلمية، وهي وحدها لاتقتضي المنع من الصرف.

وقال الفرزدق:

إذا قال غَاوٍ من تَنُوخَ قصيدةً ... بها جَرَبٌ عُدَّتْ على بِزَوْبَرَا

---

[1]الفرزدق، لسان العرب ابن منظور، نقلا عن ابن الأنباري.

[2]ابن الأنباري، الإنصاف ، المرجع نفسه،ص630

[3]الأعشى ميمون، المعلقات العشر وأخبار شعرائها، نقلا عن ابن الانباري ،الإنصاف.

[4] ابن الأنباري، المرجع نفسه،ص631

وذكر أيضا هذا الشاهد في المسألة والشاهد هنا هوترك صرف" زَوْبَرَ "وهو منصرف، ومعناه نُسِبَتْ إليّ بكمالها من قولهم :أخذ الشيء بزَوْبَرِهِ، إذا أخذه كله، وقيل" :بزَوْبَرَا "أي كذبًا وزورًا

وقال الآخر:

أُؤَمِّلُ أَنْ أَعِيشَ وأَنَّ يَوْمِي ... بأَوَّلَ أَوْ بَأَهْوَنَ أَوْ جُبَارِ

أَوِ التَّالي دُبَارَ؛ فإن أَفُتْهُ ... فَمُؤْنِسَ أو عَرُوبةً أو شِيَارِ[1]

كذلك ذكر هذا الشاهد في مسألة "منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر" ومحل الاستشهاد" دبار" (فترك صرف "دبار" وهو منصرف، و"دبار "يوم الأربعاء وما ذكره في هذين البيتين أسماء الأيام في الجاهلية؛ فأول :يوم الأحد، وأهون :يوم الإثنين، وجبار :يوم الثلاثاء، ودبار :يوم الأربعاء، ومؤنس :يوم الخميس، وعروبة :يوم الجمعة، وشيار :يوم السبت)[2]

وقال الآخر:

فَأَوْفَضْنَ عنها وهي تَرْعُو حُشَاشَةً ... بِذِي نَفْسِهَا والسَّيْفُ عُرْيَانُ أَحْمَرُ

وقال الآخر:

قالت أميمة ما لِثَابِتَ شاخصًا ... عَارِي الأَشَاجِعِ نَاحِلًا كالمُنْصُلِ

وقال دَوْسَر بن هذيل القريعي:

وقَائِلَةٍ ما بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا ... صَحَا قَلْبُهُ عن آلِ ليلى وعن هِنْدِ[3]

[1]ابن الأنباري، المرجع نفسه، ص 631.

[2]ابن الأنباري، الإنصاف، المرجع نفسه،ص295

[3]دوسر بن هذيل، ديوان العصر الجاهلي، نقلا عن ابن الأنباري، الإنصاف.

-هذه الأبيات شواهد من شواهد الكوفيين، ذكرت في مسألة ترك صرف ما ينصرف"، بحيث ذهب الكوفيين إلى (أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر)[1]،والشواهد فيه من كل بيت(عريان، ثابت، دوسر) منصرف من الأبيات التي استدل بها الكوفيين.

[1] ابن الأنباري،المرجع السابق، ص 397

الفصل الثاني:

المسائل الصرفية في الشواهد الشعرية

I. المسائل الصرفية بين الاسم والفعل:

1. مسألة أصل اشتقاق الفعل أم المصدر:

أولا: الاشتقاق: من أشرف العلوم العربية وأدقّها، وعليها مدار علم التصريف في معرفة الأصل والزائد، والفعل واسم، وله في اللغة تعريفات عديدة نذكر منها:

لغة: عرفه الخليل بن أحمد الفراهيدي في مادة(ش.ق):الأخذ في الكلام[1].

كما جاء في لسان العرب في مادة(ش.ق.ق):اشتقاق: الشيء بنيانه من المرتجل واشتقاق الكلام: الأخذ فيه يمينا وشمالا، واشتقاق الحرف من الحرف: أخذه منه، ويقال: "شقَّقَ الكلام إذ أخرجه أحسن مخرج"[2].

وفي المعجم الوسيط: شقَّقَه مبالغة في شقَّه. والكلام: وسَّعه وبيَّنه وولَّد بعضه من بعض(...)، واشتق طريقه في الأمر: سلكه في قوّة، والكلمة من غيرها: صاغها منها.[3]

وعرفه بدر الدين الزركشي: "هو افتعال نت الشّقّ بمعنى الاقتطاع، من انشقت العصا، إذا تفرّقت أجزاؤها، فإن معنى المادّة الواحدة تتوزّع على ألفاظ كثيرة مقتطعة منها، أو من شققت الثّوب والخشبة، فيكون كلّ جزء منها مناسبا لصاحبه في المادّة والصّورة"[4]

وعرفه الأستاذ راجي الاسمر: "هو أخذ شق الشيء وهو نصفه والاشتقاق لأخذ في الكلام يمينا وشمالا مع ترك القصد واشتقاق الحرف أخذه منه"[5]

-إبَّانَ عصارة هذه التعاريف نجد الاتفاق على أن الاشتقاق هو الأخذ في الكلام واستخراجه على أحسن وجه وفق قوانين الصرف، كما يتبين أن مادّة(شقق) تعبّر عن الصّدع، والانفصال.

---

[1] الفراهيدي، كتاب العين، مكتبة الهلال، بيروت(لبنان)،ط1420،1هـ-2003م،مادة(ش.ق)،ص8

[2] ابن منظور، لسان العرب، مادة(ش.ق)ص184

[3] مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة(مصر)،ط1960،4، مادة(شقق)،ص898

[4] بدر الدين الزّركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق عبد القادر عبد الله العاني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1992،2،ج2،ص311

[5] الاسمر، المعجم المفصل في علم الصرف، دار العتب العلمية، لبنان(بيروت)، ط1418،1هـ-1997م،ص139

اصطلاحا: " أخذ كلمة من أخرى بشرط أن يكون بين الكلمتين تناسب في اللفظ والمعنى وترتيب الحروف، مع تغاير في الصيغة، كما تأخذ(كتب) من (يكتب)، وهذه من (كتب)، وهذه من (الكتابة)[1]

ويعرفه الجرجاني بأنه" نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيبا ومغايرتهما في الصّيغة"[2]

كذلك ورد عند ابن جني(ت392هـ):"... تأخذ أصل من الأصول فنقرأه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه، وذلك كتركيب(س.ل.م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه؛ نحو(سلم ويسلم وسالم، وسلمان وسلمى، وسلامة وسليم).[3] كما جاء في كتاب المفتاح في الصرف:" هو نزع لفظ من آخر بشرط تناسبهما معنى وتركيبة وتغايرهما في الصيغة بحرف أو بحركة وأن يزيد المشتق على المشتق منه بشيء كضارب أو مضروب"[4].

وقال عنه الرضي في شرح شافية ابن حاجب:" كون إحدى الكلمتين مأخوذة من الآخرى أو كونهما مأخوذتين من أصل واحد"[5]

وعند تمام حسان:" قد تقوم بين الكلمات التي جاءت على صيغة مختلفة صلة رحم معينه فتكون فاء الكلمة وعينها ولامها فيهن واحدة، وهذه الصلة تدرس في الصرف تحت اسم الاشتقاق.[6]

وفي تعريف آخر: هو "انتزاع كلمة من كلمة أخرى بينهما معنى مشترك، والاشتقاق وسيلة من وسائل توليد الألفاظ للدلالة على المعاني الجديدة وتنميه اللغة وزيادة مفرداتها"[7]

---

[1] نصيحة حافظ محمد أبرار الله، منهجية الاشتقاق في اللغة العربية، مجلة البصيرة، ص208

[2] الشريف علي بن محمد الجرجاني، كتاب التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1983،1،ص27

[3] ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة(مصر)،ط1952،1منج2،ص134

[4] الجرجاني، المفتاح في الصرف، تح: على توفيق محمد، مؤسسة الرسالة، بيروت(لبنان)،ظ1407هـ-1987م،ص54.

[5] الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن، دار الكتب العلمية، بيروت(لبنان)،ط1402،1هـ-،ج1،ص152

[6] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء(المغرب)،1994م،ط1،ص166.

[7] ينظر: قطناني الكسواني، في علم الصرف، دار جرير للنشر، عمان الأردن،ط2011،1م،ص15

ولذلك أجمع القدماء والمحدثون في تعريفهم للاشتقاق من جانبه الاصطلاحي واللغوي، على أنه أخذ لفظ أو صيغة من أخرى، بشرط اتفاقهم في الأصل والمادة.

- **أصل الاشتقاق المصدر أم الفعل:**

هذه المسألة من المسائل التي تدخل في باب الصرف ، فهي تتعلق بأصل اشتقاق ،وهي المسألة التي يطالعنا فيها الأنباري في كتابه" الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين" ، وسنتناول هذه المسألة بالدراسة والتمهل وقبل ذلك لابد لنا من إيراد المسألة كما ذكرها صاحبها، حيث ترى مدرسة البصرة أن الفعل مأخوذ من المصدر، والمصدر يسبقه، فيكون اسم الفعل وهذا معنى قول سيبويه:" وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء"[1]، أي أن المصدر هو أصل الاشتقاق والفعل فرع منه.

واستدلوا على ذلك بأن قالوا:" الدليل على أن مصدر أصل للفعل، أن المصدر يدل على زمان مطلق والفعل يدل على زمان معين فكما أن المطلق أصل للمقيد فكذلك المصدر أصل للفعل، وبيان ذلك أنهم لما أرادوا استعمال المصدر وجدوه يشترك في الأزمنة كلها لا اختصاص له بزمان دون زمان، فلما لم يتعين لهم زمان حدوثه لعدم اختصاصه اشتقوا له من لفظه أمثلة تدل على تعين الأزمنة، ولهذا كانت الأفعال ثلاثة ماضي وحاضر ومستقبل، لأن الأزمنة ثلاثة ليختص كل فعل منها بزمان من الأزمنة الثلاثة فدل على أن المصدر أصل للفعل"[2]

ونختم بالقول إنّ البصريين يعتبرون المطلق أصل المقيد، وعندما أرادوا استعمال المصدر وجدوا أنه مشترك في جميع الأزمنة ،لذلك اشتقوا منه أمثلة تدل على تعيين الأزمنة ومثال ذلك:

---

[1]أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه: الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، طبعة خاصة، دار سحنون لنشر والتوزيع، 1990، ج1،ص12

[2]ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، دار بريل، مدينة ليدن المحروسة، ط1، 1912م، ص103

ضربٌ(مصدر)

ضَرَبَ(ماضٍ)

يضرِبُ(مضارع)

سيضرب(مستقبل)

ومنهم من تشبَّثَ بأن قال:" الدليل على أن المصدر هو الأصل، أن المصدر اسم والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى اسم وما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلا مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره"[1]

أي لأن المصدر اسم لا يحتاج إلى الفعل، فالمصدر لا يحتاج إلى الفعل مثل بقية الأسماء فنقول مثلا: (ضربُك شديدٌ)، أما الفعل فلا يستغني في أية حال عن الاسم والمستغني بنفسه أولى بأن يكون أصلا لما يفتقر إلى غيره.

ومنهم من قال:" الدليل على أن المصدر هو الأصل، أن الفعل بصيغته يدل على شيئين الحدث والزمان المحصل والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد وهو الحدث، وكما أن الواحد أصلا للاثنين فكذلك المصدر أصل للفعل".[2]

بمعنى أن المصدر بصيغته يدل على شيء واحد، وهو الدلالة على الحدث فقط، دون الارتباط بزمان معين، والفعل بصيغته يدل على شيئين الحدث والزمن المحدد، فما يدل على واحد الأرجح أن يكون أصلا لما يدل على الاثنين، كما أن الرقم واحد قبل الاثنين.

ومنهم قال:" الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر له مثال واحد نحو:(الضرْب) و(القتْل)، والفعل له أمثلة مختلفة كما أن الذهب نوع واحد وما يوجد منه أنواع وصور مختلفة"[3].

---

[1] ابن الأنباري، الإنصاف، المرجع السابق، ص104

[2] المرجع نفسه ، ص104

[3] المرجع نفسه ، الصفحة نفسها

نقصد أن الفعل حر في أن يكون فرعا مأخوذا من المصدر؛ لأن الاشتقاق يعني تعدد المعاني المختلفة في قوالب متعددة، و لا يتحقق ذلك إلا في الفعل الذي يدل على معاني كثيرة بأشكاله المتعددة من الماضي والحاضر والأمر، فأشبه الفعل بالأشياء المصنوعة من الذهب والفضة مقيما علاقة طريفة بين معدن الذهب الخام وتفرده بالأصالة وبين ما صنع منه من حليّ على اختلاف الأحجام والصّور كمثال عن العلاقة بين المصدر والفعل أو بين المصدر وبقية المشتقات المتولّدة عنه.

ومنهم من تشبَّثَ بأن قال:" الدليل على أن المصدر هو الأصل لأن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل، ألا ترى أن (ضَرَبَ) يدل على ما يدل عليه(الضرْب)و(الضَربُ) لا يدل على ما يدل عليه(ضَرَبَ)، وإذا كان كذلك دل على أن المصدر أصل والفعل فرع، لأن الفرع لابد أن يكون فيه الأصل وصار هذا كما نقول في الآنية المصوغة من الفضة فرع عليها ومأخوذة منها، فكذلك هاهنا الفعل فرع على المصدر ومأخوذ منه"[1]،وهذا يهدف إلى أن الفرع يعبر عن معنى الأصل ويزيد في دلالته، مثل التثنية والجمع ،وهما فرعان بالنسبة لواحد، والعدد والمعدود مثل: مثنى وثلاث ورباع فرع بالنسبة إلى المعدود عنه وهما اثنان وثلاثة وأربعة، وكذلك الفعل حيث يوجد فيه معنى المصدر مع زيادة تعيين الزمان، ومن ثم وجب أن يكون الفعل فرعا دون المصدر.

ومنهم من قال:" الدليل على أن المصدر ليس مشتقا من الفعل، أنه لوكان مشتقا من الفعل لكان يجب أن يجري على سنن في القياس ولم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين والمفعولين، فلما اختلف المصدر اختلاف الأجناس كالرجل والثوب والتراب والماء والزيت وسائر الأجناس دل على أنه غير مشتق من الفعل"[2]،ومنه المصادر تتباين في أوزانها كالضرب والذهاب والجلوس كالاختلاف أسماء الأجناس، مثل (الرجل والفرس والغلام)، ولا

[1] ابن الأنباري، الإنصاف، المرجع السابق ، ص104

[2] المرجع نفسه ،ص104

تسير المصادر على منهج واحد في القياس الخير دليل على أن المصدر هو أساس الاشتقاق.

ومنهم من تشبَّثَ بأن قال:" لو كان المصدر مشتقا من الفعل، لوجب أن يدل على ما في الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفعل والمفعول به، فلما لم يكنِ المصدر كذلك دل على أنه ليس مشتقا من الفعل"[1].

يعني أن الفرع يحمل دائما معنى إضافيا على الأصل ،والفعل يحمل معنيين: يدل على الحدث ويدل على الزمن، إذا كان المصدر مشتقا من الفعل ،فيجب أن يحمل المصدر ما في الفعل من المعنيين والمعنى الثالث ،لتحقيق القاعدة المذكورة، وهي أن الفرع يحمل معنى إضافيا على الأصل كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به لما حكمنا عليه بفرعية الاشتقاق، إذ كل مشتق يكون فيها أصلا لمعنى الذي يدل عليه وإضافة للمعنى الذي اشتق له.

ومنهم من قال:" الدليل على أن المصدر ليس مشتقا من الفعل قولهم(أكرَمَ إكراما) بإثبات الهمزة ولو كان مشتقا من الفعل لوجب أن تحذف منه الهمزة كما حذفت من اسم الفاعل والمفعول، نحو:(مُكْرِم ومُكْرَم) لما كانا مشتقين منه، فلما لم تحذف ها هنا كما حذفت منها هو مشتق منه دل على أنه ليس بمشتق منه"[2]

ومنهم من قال: أصلية المصدر تثبت من خلال تسميته، فهو الموضع الذي يصدر عنه، وبالتالي يعتبر الفعل صادرا عنه. وهذا ما يؤكد أنّه يجوز أن يثبت للأصل ما لا يثبت للفرع[3] وفي هذا الإطار ينقل الزّجاجي عن البصرة قولها بأنه" من الدّليل على أن المصدر قبل الفعل وأنّ الفعل منه، أن المصدر في اللغة هو المكان الذي يصدر عنه كقولنا: هذا

---

[1] ابن الأنباري، الإنصاف، المرجع السابق ،ص104

[2] المرجع نفسه ،ص104

[3] المرجع نفسه ،ص155

مصدر الإبل، للمكان الذي تصدر عنه فعلى ما توجبه حقيقة اللغة هو الشيء الذي يصدر عنه الفعل، ولو كان هو(أي المصدر) صدر عن الفعل سُمِي صادرا لا مصدرا"[1]، وهو تأكيد لقول سيبويه في أنّ" الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء" معناه أنّ المصادر هي أسماء الأفعال، ذلك أن تسمية المصدر بالمصدر خير دليل على صدور الفعل منه، لأن المصدر مثلا:(مَفعل) من(مصَدَرَ) وهو الموضع الذي تصدر عنه الإبل وترده فسمي الحدث مصدرا شبيها بذلك، ولولا ذلك لكان تسميته بالمصدر أي الوجه.

بناءً على هذا إنّ تفسيرات وحجج البصريين في مسألة الاشتقاق كانت هي الاختيار المنهجي المعتمد في دراسة نظام الاشتقاق في اللغة العربية. و كانت هذه الحجج منطلقا لإثراء المخزون اللغوي، بإضافة إلى محاولتهم إقناعنا بأن المصدر أبسط في البنية من الفعل، حيث لا توجد له" صيغة محايدة" (الفعل) لأننا إذا ما تلفظنا به فإننا تلقائيا نصرفه في الأزمنة والصيّغ التي يفرضها السياق. وبالتالي فهو لا يمثل كلمة أي" لفظا دالا على معنى مفرد".

في حين يرى الكوفيون أن الفعل هو أصل اشتقاق وأن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه نحو(ضَرَبَ–ضرباً) و(قَامَ–قياماً)، واحتجوا على ذلك بأن قالوا:" إنما قلنا أن المصدر مشتق من الفعل لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعل لاعتلاله، ألا ترى أنك تقول(قاومَ– قِواماً) فيصح المصدر لصحة الفعل ونقول(قامَ– قياماً) ويعتل لاعتلاله فلما صح لصحته واعتل لاعتلاله دل على أنه فرع عليه"[2]،وهذا يرمي إلى أن المصدر يتبع الفعل في الصحة والاعتلال فيصح إن كان الفعل صحيحا نحو:(قاومَ– قِواماً) كما مثلوا، أو(لاذَ– لواذاً)،(جاورَ– جِوَاراً)، ويعتل إن أعتل الفعل ، فيجب أن يكون الفعل أصله.

[1]أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، صندوق بريد6347،ط2، 1973،ص 58

[2]ابن الأنباري، الإنصاف، المرجع السابق، ص.101

ومنهم من قال:" الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن الفعل يعمل في المصدر، ألا ترى أنك تقول(ضربْتُ– ضرباً) فتنصب(ضرباً بضربْتُ) فوجب أن يكون فرعا له؛ لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول؛ فوجب أن يكون المصدر فرعا على الفعل".

ومنه الفعل عامل في المصدر ومؤثر فيه، ولا شك أن رتبة العامل قبل المعمول، مثل(قُعُودا) في (قعدْتُ– قعوداً) مشتق من (قعدتُ) الفعل، فالفعل يستحق أن يكون أصل المصدر بقوة فعله وسَطْوَة عليه.

ومنهم من قال:" الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر يذكر تأكيدا للفعل، ولا شك أن رتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد فدل على أن الفعل أصل والمصدر فرع، والذي يؤيد ذلك أنا نجد أفعالا لا مصادر لها خصوصا على أصلكم وهي(نعم، بئس، عسى، ليس، فعل التعجب، حبَّذا)، فلو لم يكن المصدر فرعا لا أصلا لما خلى عن هذه الأفعال لاستحالة وجود الفرع من غير أصل"[1]

يعني المصدر يأتي مؤكدا للفعل فنقول:(ضربْتُ–ضرباً)، ولاشك أن رتبة المؤكَّد أقدم من رتبة المؤكِّد، لذلك يستوجِب الفعل أن يكون أصل المصدر.

ومنهم من تشبَّثَ بأن قال:" الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل والفاعل وضع له(فَعَلَ–ويَفْعَلُ)،فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف له المصدر أصلا للمصدر قالوا ولا يجوز أن يقال أن المصدر إنما سمي مصدرا لصدور الفعل عنه، كما قالوا للموضع الذي تصدر عنه الابل مصدرا لصدورها عنه، لأن لا نقول لا نسلم بل سمي مصدورا لأنه مصدور عن الفعل، كما قالوا(مَرْكَب فَارِهٌ) و(مَشْرَبٌ عذْبٌ) أي(مرْكوبٌ فَارِهٌ) و(مَشروبٌ عذْبٌ)، والمراد المفعول لا الموضع فلا تمسك لكم بتسميته مصدرا".[2]

---

[1] ابن الأنباري، الإنصاف، المرجع السابق ،ص 101 .

[2] المرجع نفسه ، ص 102.

نقصد أن مصدر(مَفْعَل) بمعنى المفعول أو الفاعل، وليس بمعنى الموضع الذي يصدر عنه الفعل تشبيها بمصدر الابل كما يدعي البصريون، بل سمي المصدر مصدرا، لأنه مصدور عن الفعل كقولهم:"(مَرْكَبٌ فارِهٌ) و(مشروب عذْبٌ)، بمعنى مركبٌ فارهُ ومشروب عذبٌ، أو سمي بهذا اللفظ الاسم لأنه يمضي اسم فاعل أي الصادر عن الفعل، وعلى هذا لفظ(المصدر) مصدر ميمي مثل:(فقدْتُ مفقُوداً حشَّا)، ومجيء المصدر بمعنى اسم الفاعل كثير في اللغة نحو(رجُلٌ زورٌ) أي عادلٌ، والمصدر بهذين المعنيين يدل على أنه مصدور عن الفعل أو صادر عن الفعل الذي هو أصل له وليس فرعا.

- **رد البصريون على الكوفيين:**

قالوا:" أما الجواب عن كلمات الكوفيين في قولهم أن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله، قلنا الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن المصدر الذي لا علة فيه ولا زيادة لا يأتي إلا صحيحا نحو:(ضربتُهُ- ضرباً) وما أشبه ذلك ، وإنما يأتي معتلا ما كانت فيه الزيادة والكلام إنما وقع في أصول المصادر لا في فروعها[1]

الوجه الثاني: أن نقول: إنما صح لصحِّته واعتل لاعتلاله ؛طلبا للتشاكل، وذلك لا يدل على الأصالة والفرعية وصار هذا، كما قالوا(يَعدُ) والأصل فيه (يَوْعِدْ)؛ فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، وقالوا:(أعِدُ، ونَعِدُ ،وتَعِدُ) والأصل فيها:(أوعِد ونوْعِد وتوْعِد) ،فحذفوا الواو- وإن لم تقع بين ياء وكسرة- حملا على (يَعِدُ)، ولا يدلُّ ذلك على أنها مشتقة من(يَعِدُ)، وكذلك قالوا(أكْرِمُ) والأصل فيه(أأكْرِمُ) ،فحذفوا إحدى الهمزتين استثقالا لاجتماعهما، وقالوا:(نكرْمُ وتُكْرِمُ ويُكَرِم)، والأصل فيها(نُؤَكْرِم ،وتُؤَكْرِم ويُؤَكْرِمْ)، كما قال الشاعر:" فإنَّه أهلٌ لأنْ يُؤَكْرَمَا"، فحذفوا -الهمزة وإن لم يجتمع فيها همزتان- حملا على (أُكْرِمُ)؛ ليجري الباب على سنَن واحد، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من (أكْرِم) ،فكذلك ها هنا.[2]

[1] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص 104

[2] ابن الأنباري، الإنصاف، المرجع نفسه،ص105

الوجه الثالث: أن نقول: يجوز أن يكون المصدر أصلا للفعل ويُحملُ على الفعل الذي هو فرع، كما بنينا الفعل المضارع في فعل جماعة النسوة نحو(يضربنَ) حملا على (ضَربْنَ)، وهو فرع؛ لأنَّ الفعل المستقبل قبل الماضي، وكما قال الفراء:" إنما بُني الفعل الماضي على الفتح في فعل الواحد لأنه يفتح في الاثنين، ولاشك أن الواحد أصل للاثنين، فإذا جاز لكم أن تحكموا الأصل على الفرع هناك جاز لنا أن نحمل الأصل على الفرع ها هنا".

وأما قولهم: إنَّ الفعل يعمل في المصدر، فيجب أن يكون أصلاً، قلنا: كونه عاملا فيه لا يدل على أنه أصل له، وذلك من وجهين:

الأول: أن أجمعنا على أن الحروف والأفعال تعمل في الأسماء، ولا خلاف أن الحروف والأفعال ليست أصلا للأسماء، فكذلك هاهنا.

والثاني: أن معنى قولنا(ضَرَبَ ضَرباً) أي(أوقَع ضرباً) كقولك:(ضربَ زيداً) في كونهما مفعولين، وإذا كان المعنى(أوقَعَ ضرْباً) ،فلا شك أنَّ الضرب معقول قبل إيقاعه، مقصود إليه؛ ولهذا يصح أن يؤمر به فيقال:(اضْرِب) وما أشبه ذلك، فإذا ثبت أنه معقول قبل إيقاعك معلوم قبل فَعْلَكَ دل على أنه قبل الفعل.

وأما قولهم إن المصدر يذكر تأكيدا للفعلِ ،ورتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكِّد قلنا: وهذا أيضا لا يدل على الأصالة والفرعية[1]، ألا ترى أنك إذا قلت: (جاءني زيْدٌ زَيْدٌ) ،و(رأيت زيداً زيداً) ،ومررت(بزيدٍ بزيدٍ) فإن زيداً الثاني يكون توكيدا للأول في هذه المواضع كلها ،وليس مشتقا من الأول ولا فرعا عليه، فكذلك ها هنا.

وأما قولهم أن نجد أفعالا لا مصادر لها، قلنا خلوّ تلك الأفعال التي ذكرتموها عن استعمال لا يَخرُج بذلك عن كونه أصلا، وأن الفعل فرع عليه؛ لأنه قد يستعمل الفرع، وإن لم يستعمل الأصل، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلا، ولا الفرع عن كونه فرعا، ألا ترى أنهم قالوا: "طيرٌ عباديد" أي متفرقة ، فاستعملوا لفظ الجمع الذي هو فرع ،وإن لم يستعملوا لفظ

[1] ابن الأنباري، الإنصاف ، المرجع السابق ،ص105

الواحد الذي هو الأصل ولم يخرج بذلك الواحد أن يكون أصلا للجمع، وكذلك قالوا:" طيراً أبابيلَ" قال تعالى [وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ][1] أي جماعات في تفرقة، وهو جمع لا واحد له في قول الأكثرين، وزعم بعضهم أن واحدة إبَّوْل، وزعم بعضهم أن واحدة إبِّيل، وكلاهم مخالف لقول الأكثرين، والظاهر أنهم جعلوا واحدة إبولاً وإبيلاً قياسا وحمْلاً ،لا استعمالاً ونقلاً، والخلاف إنما وقع في استعمالهم لا في قياس كلامهم[2]، ثم نقول :ما ذكرتموه معارضٌ بالمصادر التي لم تستعمل أفعالها، نحو:" ويْلَهُ ،و وَيحَهُ، و وَيْهَهُ ،و ويْيَهُ ،وأهلاً وسهلاً ،ومرحباً ،وسقيًا، ورعيًا، وأُفَّة، وتُفَّة ،وتَعْسًا، ونكسًا ،وبؤسًا، وبُعدًا ،وسُحقا وجوعًا ،ونوعًا، وجدعًا، وعقْرًا، وخيبَةً، ودفرًا ،وبهرًا)، قال ابن ميادة:

تفاقد قومي إذ يبيعون مهجتي ... بجارية بهرا لهم بعدها بهرا[3]

قوله: تفاقد قومي، يدعو عليهم بالتفاقد والغلبة والقهر، وقوله: بهرا: أي: هلاكا، وقوله: بعدها، أي: بعد الفعلة التي فعلوا، وذلك ببيعهم مهجته، لأنّهم لم يعينوه على جارية شغف بحبها.

والشاهد: أنّ «بهرا» مصدر ناب عن فعله، ونصب على إضمار الفعل غير المستعمل، واستشهد به ابن الأنباري على أنه لا فعل له، فكيف يكون الفعل أصل الاشتقاق.[4]

فإن هذه كلها مصادر لم تستعمل أفعالها، فإن زعمتم أن ما ذكرتموه من خلوّ المصدر عن الفعل يصلح أن يكون دليلا لكون الفعل أصلا، فتتحقق المعارضة فيسقط الاستدلال[5].

وأما قولهم إن المصدر لا يُتصوَّر ما لم يكن فعل فاعلٍ، والفعل وُضع له(فَعَلَ و يَفْعَلُ) قلنا :هذا باطل؛ لأن الفعل في الحقيقةِ ما يدل عليه المصدر، نحو: (الضرب والقتل)، وما

---

[1] سورة الفيل، الآية 3

[2] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين،ص106

[3] ابن ميادة، نقلا عن ابن الأنباري، الإنصاف.

[4]: محمد بن محمد حسن شُرَّاب ، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية "لأربعة آلاف شاهد شعري"، لناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى،1427 هـ- 2007 م عدد الأجزاء: 3،ص470

[5] الأنباري، المرجع السابق،ص106

نُسمِّيه فعلاً من(فَعَلَ ويفْعَلُ) إنما هو إخبارٌ بوقوع ذلك الفعلِ في زمان معيّنٍ، ومن المحالِ الإخبار بشيء قبل تسميته ؛لأنه لو جاز أن يقال(ضَرَبَ زيدٌ) قبل أن يُوضَع الاسم للضرب لكان بمنزلة قولك: أخبرُك بما لا تعرف وذلك محالٌ، والذي يدل على صحة ما ذكرناه تسميته مصدرا، قولهم: إن المراد به المفعول، لا الموضع ،كقولهم:(مرْكَبٌ فارِهٌ) و(مَشرَبٌ عذبٌ) أي: (مركوبٌ فارِه) و(مشروب عذبٌ)، قلنا: هذا باطل من وجهين:

الأول: أن الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه، والظاهر يوجب أن يكون المصدر للموضع لا للمفعول فوجب حمله عليه[1].

والثاني: أن قولهم(مَرْكَبٌ فَارِه) و(مشرب عذبٌ) يجوز أن يكون المراد به موضعُ الركوب ،وموضع الشَرْبِ ، ونُسب إليه الفَراهَة والعُذُوبَة للمجاورة، كما يقال(جرى النهُر) والنهر لا يجري، وإنما يجري الماء فيه، قال الله تعالى:[تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ][2] فأضاف الفعل إليها، وإن كان الماء هو الذي يجري فيها، لما بينَّا من المجاورة، ومنه قولهم:(بَلَدٌ آمنٌ) و (مكان آمن) فأضافوا الأمن إليه مجازا ؛لأنه يكون فيه، قال الله تعالى: [وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا [3]].

وقال تعالى : [أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا][4] فأضاف الأمن إليه؛ لأنه يكون فيه، ومنه قوله تعالى: [بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ][5] فأضاف المكر إلى الليل والنهار؛ لأنه يقع فيهما، ومنه ومنه قولهم (ليل نائم) فأضافوا النوم إلى الليل ؛لكونه فيه، قال الشاعر:

لقد لمتنا يا أمّ غيلان في السّرى ... ونمت وما ليل المطيّ بنائم[6]

---

[1] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص 107

[2] سورة البينة، الآية 8

[3] سورة البقرة، الآية 126

[4] سورة العنكبوت، الآية 67

[5] سورة سبأ ،الآية 33

[6] جرير بن عطية، ديوان "العصر الأموي" لا خير في مستعجلات الملاوم، نقلا عن ابن الأنباري، الإنصاف

والشاهد: «وما ليل المطيّ بنائم» حيث أسند النوم إلى ضمير مستتر يعود إلى الليل وجعل الليل نائما بسبب كونه ظرفا يقع فيه النوم.

أي بِمنوم فيه ومنه.

وقولهم:(يومٌ فاجر) فأضافوا الفجور إليه لأنه يقع فيه قال الشاعر: [1]

ولَمَا رأيتُ الخيلَ تَتْرى ثائجًا ... علمت بأنّ اليوم أحمسُ فاجر[2]

للحارث بن وعلة الجرميّ، وقوله: تترى: من المواترة، وهي التتابع، فالتاء بدل من واو، وجاءت الخيل تترى: أي: متقطعة، أي: تتابعت وبينها فترات، وهو مصدر منصوب على الحالية، أي: متتابعين، ويجوز أن يكون نعتا لمصدر محذوف تقديره:

إرسالا تترى أي: متتابعا، وأثائج: جمع وثيج، وفرس وثيج: قوي.

والشاهد: «بأنّ اليوم أحمس فاجر» حيث أسند الفجور إلى اليوم بسبب كونه ظرفا زمانيا يقع فيه الفجور، وهو إسناد مجازي، كقولنا: ليل نائم، لأنه ينام فيه. [3]

والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن تحصى فدل على أن المراد بقولهم:(لا مَرْكَبٌ فَاره) و(مَشْرَبٌ عَذْبٌ) موضعُ الركوبِ وموضع الشَرْب، وأضيف إليه الفراهة والعذوبة للمجاورة على ما بيَّنَا.

2. مسألة أصل اشتقاق الاسم

يرى الكوفيون إلى أنَّ الاسمْ مشتقٌّ من الوَسْمِ وهو العلامة، ويرى البصريون إلى أنه مشتق من السُّمُوِّ ،وهو العُلُو.

أمَّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا:" إنما قلنا إنَّه مشتق من الوَسْم ؛لأنَّ الوَسْم في اللغة هو العلامة، والاسم وَسْمٌ على المسمَّى، وعلامةٌ له يُعرفُ به، ألا ترى أنّك إذا قلتَ زيدٌ أو عمرٌو، دلّ على المسمَّى ،فصار كالوسْمِ عليه؟ فلهذا قلنا: إنه مشتق من الوَسْمِ؛ ولذلك قال

---

[1] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص 107

[2] الحارث بن وعلة الجرميّ، نقلا عن ابن الأنباري، الإنصاف.

[3] المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي،المفضليات،ط6،دار المعارف،القاهرة،ص166

أبو العباس أحمد بن يحي ثعلب: الاسم سِمةٌ تُوضعُ على الشيءِ يعرفُ بها. والأصل في "اسم" :وسْم، إلا أنه حذفت منه الفاء التي هي الواو في "وَسْم"، وزيدتِ الهمزة في أوّله عِوضًا عن المحذوف، ووزنه: إعْل؛ [لحذف الفاء منه]"[1]، وأمّا البصريُّون فاحتجُّوا بأن قالوا: إنما قُلنا إنَّه مشتقٌ من السُّموِ؛ لأن السُموَ في اللغة هو العلو، يقال: سما يسمو سُمُوًا، إذا علا، ومنه سُمِّيت السماء سماء لعلوِّها، والاسم يَعْلو على المسمّى، ويدل على ما تحته من المعنى، ولذلك قال أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد: الاسمُ ما دلَّ على مسمى تحته، وهذا القولُ كافٍ في الاشتقاق، لا في التّحديد، فلما سَما الاسمُ على مُسمّاه وعلا على ما تحته من معناه دلّ على أنه مشتقٌّ من السُّمُو، لا من الوسم[2].

ومنهم من تمسَّكَ بأن قال: إنما قلنا إنه مشتقٌ من السموّ، وذلك لأن هذه الأقسام التي هي الاسم والفعل والحرف لها ثلاثة مراتب؛ فمنها ما يُخبر به ويُخبَر عنه ،وهو الاسم، نحو" الله ربُنا، ومحمد نبينا"، وما أشبه ذلك، فأخبرتَ بالاسم [و]عنه، ومنها ما يُخبرُ به، ولا يُخبرُ عنه، وهو الفعلُ، نحو" ذهب زيدٌ وانطلق عمروٌ" وما أشبه ذلك، فأخبرت بالفعلِ، ولو أخبرت عنه فقلت "ذهب ضرب، وانطلق، كتب" لم يكن كلامًا، ومنها ما لا يخبر به ولا يخبر عنه، وهو الحرف، نحو " من، ولن،ولم، وبل" وما أشبه ذلك [3]، فلما كان الاسم يُخبرُ به ويخبر عنه، والفعل يخبَرُ به ولا يخبَرُ عنه، والحرفُ لا يخْبرُ به ولا يخبر عنه، فقد سما[الاسم] على الفعل والحرفِ: أي عَلَا، فدلَّ على أنه مِنَ السُّموِّ، والأصل فيه سِمْوٌ على وزن فِعْل- بكسر الفاء وسكون العين -فحُذفت اللام التي هي الواو، وجعلتِ الهمزةُ عوضًا عنها، ووزنه إفْع؛ لحذف اللام منه.

وأما الجواب عن كلماتِ الكوفيينَ، قولهم: "إنما قلنا إنه مشتقٌ من الوسمِ ؛لأن الوسمَ في اللغة العلامةُ، والاسمُ وَسْمٌ على المسمّى وعلامةٌ عليه يعرفُ به " قلنا :هذا وإن كان

[1] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المرجع السابق، ص 163

[2] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع السابق،ص163

[3] المرجع نفسه،ص163

صحيحا من جهة المعنى إلا أنه فاسد من جهة اللَّفظِ، وهذه الصِّناعة لفظيةٌ ، فلا بدَّ فيها من مراعاة اللفظِ، ووجهُ فسادِهِ من جهة اللفظِ من خمسة أوجه:

الوجهُ الأوّلُ: أنا أجمعنا على أنّ الهمزةَ في أولهِ همزةُ التّعويضِ، [وهمزة التعويض] إنما تقع تعويضا عن حذف اللام، لا عن حذفِ الفاء، ألا ترى أنهم لما حذفوا اللام التي هي الواو من بنو عوّضوا عنها الهمزة في أوله، فقالوا: ابْنٌ، ولما حذفوا الواو التي هي الفاء من وعَد لم يعوِّضوا عنها الهمزة في أوله، فلم يقولوا اعْد، وإنما عوَّضُوا الهاء في آخره، فقالوا: عِدَة؛ لأن القياس فيما حُذِف منه لامُه أن يُعَوَّض بالهمزة في أوله، وفيما حذف منه فاؤه أن يعوض بالهاء في آخره، والذي يدلُّ على صحَّةِ ذلك أنَّه لا يوجد في كلامهم ما حذفَ فاؤه، وعُوِّضَ بالهمزة في أوله، كما لا يوجدُ في كلامهم ما حذِفَ لامُه وعُوِّضَ بالهاء في آخره، فلما وجدنا في أول "اسم" همزةَ التعويضِ علمنا أنه محذوفُ اللامِ، لا محذوفُ الفاءِ، لأن حمله على ما له نظير أولى من حمله على ما ليس له نظير، فدلَّ على أنه مشتق من السُّموِّ ،لا من الوَسْم.[1]

والوجه الثاني: أنك تقول "أسْمَيتُه"، ولو كان مشتقًا من الوَسْم لوجب أن تقول "وسَمْته" فلما لم تقل إلا " أسميتُ" دلَّ على أنه من السُّمُوِّ، وكان الأصل فيه "أسْمَوتُ"، إلا أن الواو التي هي اللام لما وقعت رابعة قلبت ياء، كما قالوا: أَعْلَيْت، و أدعيت، و الأصل: أعْلوْت، و أدعوْت، إلا أنَّه لما وقعت الواو رابعة قلبت ياء، فكذلك ها هنا.

وإنما وجب أن تُقلب الواو ياء رابعة من هذا النحو حَمْلا للماضي على المضارع، والمضارع يجب قلبُ الواو فيه ياءً نحو "يُعلى، ويُدْعى، ويُمسى" والأصل فيه:" يعلوْ، ويدْعو، ويسمو" وإنما وجب قلبها ياءً في المضارع؛ لوقوعها ساكنة مكسوراً ما قبلها؛ لأنَّ الواو متى وقعتْ ساكنةً مكسورًا وجب قبلها ياءً، ألا ترى أنهم قالوا: ميقات، و ميعاد، و ميزان، و الأصل: مِوْقَات، ومِوْعاد، ومِوْزَان؛ لأنه من الوقت، [والوَعْد، والوزْن]؛ إلا أنه لما

[1] ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف، المرجع السابق،ص164

وقعتِ الواوُ ساكنةً مكسورًا ما قبلها وجبَ قلبها ياءً، فكذلك ها هنا، وإنما حملوا الماضي على المضارع مراعاةً لما بَنَوْا عليه كلامَهم من اعتبارِ حُكْمِ المشاكلةِ، والمحافظة على أنْ تجرىَ الأبوابُ على سننٍ واحدٍ، ألا ترى أنهم حملوا المضارع على الماضي إذا اتَّصلَ به ضميرُ جماعةِ النسوة، نحو "تَضْرِبْنَ" وحذفُوا الهمزة من أخوات" أُكْرم"، نحو " نُكْرِم، وتُكْرِم، ويُكْرِم" والأصل فيه" نؤَكْرِم، و تُؤَكْرِم، و يُؤَكْرِم" كما قال الشاعر: فإنَّهُ أهلٌ لأنَّ يُؤَكْرَمَا.[1]

حملاً على أكرم وإنما حذفت إحدى الهمزتين من" أُكرم" لأن الأصل فيه" أُأَكْرِم" فلما اجتمع فيه همزتان كرهوا اجتماعهما؛ فحذفوا إحداهما تخفيفا، ثم حملوا سائر أخواتها عليها في الحذف، وكذلك حذفوا الواو من أخوات يعدُ، نحو "أَعدُ، و نعِدُ، و تعِدُ" والأصل فيها: "أوْعِد، ونوْعِد، وتوعد، حملًا على يَعِد، وإنما حذفت الواو من "يعد" لوقوعها بين ياء وكسرة ثم حملوا سائر أخواتها عليها في الحذف، وكذلك حذفوا الواو من أخوات" يعد" نحو: أعد ونعد وتعد، والأصل فيها أوعد، ونوعد، وتوعد حملاً على يعد، وإنما حذفت الواو من يعد لوقوعها بين ياء وكسرة، ثم حملوا سائر أخواتها عليها في الحذف، كل ذلك لتحصيل التشاكل والفرار من نفرة الاختلاف، فكذلك ها هنا حملوا الماضي على المضارع، وبل أولى، وذلك لأن مراعاة المشاكلة بالقلب أقيسُ من مراعاة المشاكلة بالحذف؛ لأن القلب تغيير يعرض في نفس الحرف، والحذف إسقاط لأصل الحرف، والإسقاط في باب التغيير أتمُّ من القلب، فإذا جاز أن يُراعُوا المشاكلة بالحذف فبالقلب أولى.

وأما قلب الواو ياء في الماضي في نحو" تغازَيْتُ، وترجَّييتُ" وإن لم تقلب ياء في المضارع لأن الأصل في تغازيت: غازيت، وفي ترجَّيت: رجَّيت، فزيدت التاء فيهما لتدلَّ على المطاوعة ، وغازيت و رجَّيت يجب قلب الواو فيهما ياء في المضارع، ألا ترى أنك تقول في المضارع: أُغَازي، و أُرَجِّي، فكذلك في الماضي، وإذا لزم هذا القلب قبل الزيادة في

[1] ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف، المرجع السابق، ص156

" غازيت أغازي، ورجَّيت أرجِّي" فكذلك بعد الزيادة في تغازيت وترجَّيتُ، حملاً لتغازيت على غازيت، وترجَّيتُ على رجَّيت، مراعاة للتشاكل، و فراراً من نفرة الاختلاف.[1]

الوجه الثالث: أنك تقول في تصغيره "سُمي" ولو كان مشتقا من الوَسم لكان يجب أن تقول في تصغيره" وُسَيْم" كما يجب أن تقول في تصغير زِنة: وُزَيْنة، وفي تصغير عِدة: وُعَيْدَة؛ لأن التصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها، فلما لم يجز أن يقال إلا سُميَ دلَّ على أنه مشتق من السُمُو، لا من الوَسم، والأصل في سَمَيٍّ: سُمَيْو، إلا أنه لما اجتمعت الياء والواو والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء، وجعلوهما ياء مشددّة، كما قالوا: سيِّد وجيِّد وهيِّن وميِّت، والأصل فيه: سَيْوِد وجَيْوِد وهيْوِن ومَيْوِت؛ لأنه من السؤدد والجودة والهوان والموت، إلا أنه لما اجتمعت الياء والواو والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء، وجعلوهما ياء مشددة، وكذلك أيضا قالوا: طَوَيْتُ طَيًّا، ولويَتُ ليًّا، وشويتُ شيًّا، والأصل فيه: طوْيًا ولويًا وشويًا، إلا أنه لما اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء، وجعلوهما ياء مشددة، وإنما وجب قلب الواو إلى الياء دون قلب الياء إلى الواو لأن الياء أخفُّ من الواو؛ فلما وجب قلب أحدهما إلى الآخر كان قلبُ الأثقلِ إلى الأخف من قلب الأخف إلى الأثقل[2].

الوجه الرابع: أنك تقول في تكسير" أسْماء" ولو كان مشتقًّا من الوسْمِ لوجب أن تقول: أوسام، و أواسيم؛ فلما لم يجز أن يقال إلا أسماء دلَّ على أنه مشتق من السُّمُوِّ، لا من الوَسْمِ.

والأصل في أسْمَاء أسْمَاو، إلا أنه لما وقعت الواو طرفًا وقبلها ألف زائد قلبت همزة كما قالوا: سَمَاء، وكَسَاء، و رجاء، ونَجَاء. والأصل فيه :سماو، وكساو، ورجاو، ونجاو؛ لقولهم:سَمَوْت و رجوت و نجوت، إلا أنه لما وقعت الواو طرفًا وقبلها ألف زائدة قلبت همزة.

ومنهم من قال: إنما قلبت ألفًا لأن الألف التي قبلها لما كانت ساكنة خفيفة زائدة– والحرف الساكن حاجزٌ غير حصين– لم يعتدُّوا بها، فقدُّروا أن الفتحة التي قبل الألف قد

[1] ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، المرجع السابق ،ص166

[2] المرجع نفسه، ص167

وليت الواو وهي متحركة، والواو متى تحركت وانفتح ما قبلها وجب أن تقلب ألفًا، ألا ترى أنهم قالوا: سَمَا، وعَلاَ، ودعَا، وغزَا، والأصل فيها سَمَوَ وعَلَوَ ودَعَوَ وغَزَوَ؛ لقولهم: سَمَوْت وعَلَوْت ودَعَوْت و غَزَوْت، إلا لمَّا تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا، فاجتمع فيه ألفان: ألف زائدة، وألف منقلبة عن لام الكلمة، والألفان ساكنان، وهما لا يجتمعان، فقلبت الألف الثانية المنقلبة عن لام الكلمة همزة لالتقاء الساكنين، وإنما قلبت إلى الهمزة دون غيرها من الحروف لأنها أقربُ الحروف إليها؛ لأن الهمزة الهوائية، كما أن الألف هَوَائية، فلما كانت أقْرَبَ الحروف إليها؛ كان قلبها إليها أولى من قلبها إلى غيرها[1].

والوجه الخامس: أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا في اسم: سُمَى، على مثال عُلَى، والأصل فيه سُمَوٌ، إلا أنهم قلبوا الواو منه ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار"سُمى"، قال الشاعر:

والله أسماك سَمًا مباركا

آثرك الله بهِ إيثاركَا[2]

وفيه خمس لغات: اسم بكسر الهمزة، واسم بضمها، وسِمٌ بكسر السّين وسُمٌ بضمها، قال الشاعر: وعامُنا أعْجَبَنا مُقَدَّمُهُ دعى أبا السَّمْح وقِرْضابٌ سُمُهْ

مُبْتَرِكًا لكلِّ عظْمٍ يلْحُمُهْ[3]

ويروى سُمُهْ بضم السّين، وسُمًى على وزن عُلًّى، على ما بيّنّا.

وبعد أن وقفنا على هذه المسألة نجد أنها تخلص إلى أن كلمة "الاسم" مشتقة من السمو، وليس الوَسم كما ذهب الكوفيون.

[1] أبو البركات الأنباري، المرجع السابق ،ص169.

[2] أبي خالد القنائي الأسديّ، نقلا عن ابن الأنباري، الإنصاف.

[3] البيت الشعري،نقلا عن ابن الأنباري ، الإنصاف

3. مسألة القول في بئس ونعم أفعلان هما أم اسمان؟

سنوضح في هذه المسألة الخلاف الصّرفي الذي حصل بين الكوفيون والبصريون حول نعم وبئس وقبل أن نجتاز في جزم الخلاف نُقدم المسألة.

"ذهب الكوفيون إلى أن "نِعْمَ، وبِئْسَ" اسمان مُبْتَدَآن، وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرَّفَان، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين."[1]

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الخفض عليهما؛ فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول "ما زيد بنعم الرجُلُ" قال حسّان بن ثابت:

ألستُ بِنِعْمَ الجارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ ... أخَا قِلَّةٍ أو مُعْدِمَ المال مُصْرِمَا[2]

الجار هنا: الذي يستجير به الناس من الفقر والحاجة ويؤلف بيته: بالبناء للمعلوم، أي: يجعل المقلّ يألف بيته وذلك ببذل العرف وبسط الكف، وأخو القلة: الفقير. المصرم: أراد به المعدم الذي لا يجد شيئا وأصله من الصرم، الذي هو القطع.

والشاهد: «بنعم الجار» فإن الكوفيين استدلوا بهذا البيت على أن «نعم» اسم بمعنى «الممدوح» بدليل دخول حرف الجرّ عليه،ولكن البصريين يرفضون ذلك، ويقولون إن «نعم، وبئس» فعلان بدليل دخول تاء التأنيث عليهما، لقوله عليه السلام «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت»، وتقول "بئست المرأة حمالة الحطب"،قالوا وحرف الجرّ قد يدخل على لفظ الفعل، ولكنه في التقدير داخل على الاسم ومنه قول الشاعر:

والله ما ليلي بنام صاحبه ... ولا مخالط الليان جانبه[3]

والتقدير: والله ما ليلي بليل مقول فيه نام صاحبه «وكذلك تأويل قول حسان: أي: بجار مقول فيه نعم الجار». والحقّ في هذه المسألة مع البصريين[4]

---

[1] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف،ص85

[2] حسان بن ثابت، ديوان حسان بن ثابت، نقلا عن ابن الأنباري، الإنصاف.

[3] البيت الشعري ،نقلا عن ابن الأنباري، الإنصاف

[4] موفق الدين بن يعيش النحوي ت643هـ، شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتاب، بيروت لبنان، ص127

وحُكي عن بعض فُصَحَاء العرب أنه قال: "نِعْمَ السَّيْرُ على بِئْسَ العَيْرُ" وحكى أبو بكر بن الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمة عن الفراء أن أعرابيًّا بُشِّرَ بمولودة فقيل له: نعم المولودة مولودتك! فقال: "والله ما هي بنعم المولودة: نُصْرَتُهَا بكاء، وبِرُّها سرقة" فأَدْخَلُوا عليها حرف الخفض، ودُخُولُ حرف الخفض يدل على أنهما اسمان؛ لأنه من خصائص الأسماء.

ومنهم من تمسّك بأن قال: الدليل على أنهما اسمان أن العرب تقول: "يا نعم المولى و يا نعم النصيرُ" فنداؤهم نعم يدل على الاسمية؛ لأن النداء من خصائص الأسماء، ولو كان فعلا لما تَوَجَّهَ نحوه النداء...

قالوا: ولا يجوز أن يقال: إن المقصود بالنداء محذوف للعلم به –والتقدير فيه: يا أله نعم المولى ونعم النصير أنت– فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه كما حذف حرف النداء لدلالة المنادى عليه؛ لأنا نقول: الجواب عن هذا أن المنادى إنما يقدر محذوفًا إذا ولي حرفَ النداء فعلُ أمر وما جرى مجراه، كقراءة الكسائي وأبي جعفر المدني ويعقوب الحضرمي وأبي عبد الرحمن السلمي والحسن البصري وحميد الأعرج:

"أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ" أراد يا هؤلاء اسجدوا، وكما قال الأخطل:

أَلَا يا اسْلَمِي يا هندُ هندَ بنِي بَدْرِ ... وإنْ كَانَ حيَّانَا عِدًى آخر الدَّهْرِ[1]

وقال الآخر، وهو ذو الرُّمَّة:

ألا يا اسلمِي يا دار ميَّ على البِلَى ... ولا زال مُنْهَلًّا بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ[2]

وإنما اختصّ هذا التقدير بفعل الأمر دون الخبر لأن المنادَى مخاطبٌ، والمأمور مخاطبٌ، فحذفوا الأول من المخاطَبَيْنِ اكتفاء بالثاني عنه، وإذا كان هذا المنادى إنما يقدر محذوفًا فيما إذا ولي حرفَ النداء فعلُ أمرٍ فلا خلاف أن "نعم المولى" خبر؛ فيجب أن لا يقدَّر المنادى فيه محذوفًا، يدل على أن النداء لا يكاد ينفكُّ عن الأمر أو ما جرى مجراه من

[1] الأخطل، ديوان " العصر الاموي "،نقلا عن ابن الأنباري ، الإنصاف.

[2] ذو الرمة غيلان بن عقبة، نقلا عن ابن الأنباري ،الإنصاف.

الطلب والنهي، ولذلك لا يكاد يوجد في كتاب الله تعالى نداء ينفك عن أمر أو نهي، ولهذا لما جاء بعده الخبر في قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ} [1]شَفَعه الأمر في وقوله: {فَاسْتَمِعُوا لَهُ} فلما كان النداء لا يكاد ينفكُّ عن الأمر، وهما جملتا خطاب ،جاز أن يحذف المنادى من الجملة الأولى، وليس كذلك: "يا نعم المولى ونعم النصير" ؛لأن نِعْمَ خبر، فلا يجوز أن يقدَّر المنادى فيه محذوفًا.

ومنهم من تمسّك بأن قال: الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، ألا ترى أنك لا تقول "نعم الرجل أمْسِ" ،و لا "نعم الرجل غدًا"، وكذلك أيضًا لا تقول "بئس الرجل أمس" ولا "بئس الرجل غدًا" فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما عُلم أنهما ليسا بفعلين[2].

ومنهم من تمسّك بأن قال: الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنهما غيرُ متصرفين؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال؛ فلما لم يتصرَّفَا دلّ على أنهما ليسا بفعلين.

ومنهم من تمسّك بأن قال: الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه قد جاء عن العرب "نعيم الرجلُ زيدٌ" وليس في أمثلة الأفعال فعيل أَلبتة؛ فدلّ على أنهما اسمان، وليس بفعلين،

في حين البصريين احتجوا بأن قالوا: الدليلُ على أنهما فعلان اتصالُ الضمير المرفوع بهما على حدِّ اتصاله بالفعل المتصرف؛ فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا: "نِعْمَا رجلين، ونِعْمُوا رجالًا" وحكى ذلك الكسائي، وقد رفعا مع ذلك المُظْهَرَ في نحو "نعم الرجلُ، وبئس الغلامُ" والمضمر في نحو "نعم رجلًا زيدٌ، وبئس غلامًا عمرو" فدلّ على أنهما فعلان.

ومنهم من تشبث بأن قال: الدليل على أنهما فعلان اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التي لا يقلبها أحدٌ من العرب في الوقف هاء ،كما قلبوها في نحو "رحمة وسَنَة وشجرة"، وذلك قولهم:

[1] سورة الحج، الآية 22،73

[2] الأنباري، المرجع السابق،ص87

"نعمتِ المرأةُ، وبئست الجاريةُ"؛ لأن هذه التاء يختصّ بها الفعل الماضي ولا تَتَعَدَّاه، فلا يجوز الحكم باسمية ما اتصلت به[1].

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنهما فعلان ماضيان أنهما مبنيان على الفتح، ولم يكن لبنائهما وجه؛ إذ لا علة هاهنا توجب بناءهما، قلنا وهذا تمسّكٌ باسْتِصْحَاب الحال، وهو من أضعف الأدلة.

واستدل "ابن برهان" على فعليتها أن نعم ترفع الظاهر وتضمنه الضمير ، دخول لام القسم عليه، وعطفه على الفعل الماضي[2]

يرد ابن الأنباري على الكوفيين: أما قولهم "الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الجر عليهما في قوله:

ألست بنعم الجارُ يُؤْلَفُ بيتَهُ[3]

وقول بعض العرب: نعم السير على بئس العير، وقول الآخر: والله ما هي بنعم المولودة" فنقول: دخول حرف الجر عليهما ليس لهم فيه حجة؛ لأن الحكاية فيه مقدَّرة، وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على ما لا شُبْهَة في فعليته، قال الراجز:

والله ما ليلي بنامَ صاحِبُهْ ... ولا مخالط اللّيانِ جانِبُهْ[4]

يصف الشاعر أرق ليلته وطال سهره وجفا جنبه عن الفراش فكأنّه نائم على شيء خشن لا لين فيه .

والشاهد فيه: «بنام» حيث دخلت الباء على الفعل «نام» وحروف الجرّ لا تدخل على الأفعال.. وإذا وجد في كلام العرب مثل هذا يؤولونه على أنّ الحرف داخل على اسم محذوف .. وتقديره هنا: «ما ليلي بليل نام صاحبه» ... ولذلك يعرب «ليلي» مبتدأ، أو اسم

---

[1] ابن الأنباري ،المرجع السابق،ص88

[2] جمال الدين بن محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي ت672هـ، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، دار الكتب العلمية، بيروت ط1 ز 2001 م:2،ص238

[3] حسان بن ثابت، نقلا عن ابن الانباري، الإنصاف.

[4] البيت الشعري، نقلا عن ابن الأنباري، الإنصاف.

ما الحجازية، والاسم المحذوف خبر...وقوله : «ولا مخالط» معطوف على محل قوله «بليل نام صاحبه» وفيها النصب إن جعلت (بليل) خبر ما، والرفع إن جعلته خبر المبتدأ ... و «جانبه» فاعل، لاسم الفاعل «مخالط» ويرى ابن منظور أنّ الباء داخلة على كلام محكي، كالأعلام المحكية مثل «شاب قرناها»[1]

يقول: لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يحكم لنام بالاسمية؛ لدخول الباء عليه، وإذا لم يجز أن يحكم به بالاسمية لتقدير الحكاية فكذلك ها هنا ،لا يجوز أن يحكم لنعم وبئس بالاسمية؛ لدخول حرف الجر عليهما لتقدير الحكاية، والتقدير في قولك:

ألست بنعم الجار يؤلف بيته

ألست بجارٍ مقولٍ فيه: نعم الجار، وكذلك التقدير في قول بعض العرب "نعم السير على بئس العير" "نعم السير على عَيْرٍ مقول فيه بئس العير" وكذلك التقدير في قول الآخر: "والله ما هي بنعم المولودة" والله ما هي بمولودة مقول فيها نعم المولودة، وكذلك أيضًا التقدير في البيت الذي ذكرناه "والله ما ليلي بليل مقول فيه نام صاحبه" إلا أنهم حذفوا منها الموصوف، وأقاموا الصفة مُقَامه، كقوله تعالى: {أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ}[2] أي: دُرُوعًا سابغات، وكقوله تعالى: {وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ}[3] ،أي المِلَّة القيمة؛ فصار التقدير فيها ألست بمقول فيها نعم الجار، ونعم السير على مقول فيه بئس العير، وما هي بمقول فيها نعم المولودة، وما ليلى بمقول فيه نعم صاحبه، ثم حذفوا الصفة التي هي "مقول" وأقاموا المحكيَّ بها مُقَامَهَا؛ لأن القول يحذف كثيرًا كما يذكر كثيرًا، قال الله تعالى: {وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى}[4] أي يقولون: ما نعبدهم، وقال تعالى: {الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا}

[1] محمد حسن الشراب، كتاب شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية "لأربعة ألاف شاهد شعري"، لناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان ،الطبعة1427،1هـ–2007معدد الأجزاء 3،ص102

[2] سورة سبأ، الآية11

[3] سورة البينة، الآية5

[4] سورة الزمر،الآية3

[1]أي: يقولون ربنا، وقال تعالى: {وَالْمَلائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ} [2]أي يقولون: سلام عليكم، وقال تعالى: {وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا} [3]أي يقولون: ربنا؛ وقال تعالى: {فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ} [4]أي يقال لهم: أكفرتم، وقال تعالى: {فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ، إِنَّا لَمُغْرَمُونَ} [5]أي تقولون: إنا لمغرمون.

هذه الحكاية كثيرة في كلام العرب ، وفي كلام الله تعالى أيضا، فلما كثر في كلامهم حذفها هنا عبارة "مقول فيه"، أي: ماهي بغير مقول فيها بئس العير، وأما دخول النداء عليها، فقد رده ابن الأنباري أيضا" بأن ذلك من باب حذف المنادى للعلم به، وقولهم إن النداء لا ينفك عن الأمر"، ورده ابن الأنباري أيضا" بقوله تعالى: [إِذْ قَالَ يُوسُفُ لأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ][6]

وفيما يتعلق بقولهم : إنه لا يحسن اقتران الزمان بهما، فرد ابن الأنباري أيضا" بأن الأصل فيهما أن يدلا على الماضي فحسب؛ لدلالتهما على المدح والذم واقتصارهما على ذلك المعنى، وبشأن قولهم: إنه جاء نعيم وليس من أوزان الأفعال البتة، فقد رده ابن الأنباري بأن هذه اللفظة مما انفرد بروايتها قطرب، وهي رواية شاذة لا يجوز الاستدلال به"

---

[1]سورة غافر،الآية7

[2]سورة الرعد،الآية24،23

[3]سورة البقرة،الآية127

[4]سورة آل عمران،الآية106

[5]سورة الواقعة،الآية66،65

[6]سورة يوسف،الآية544

II. بين الحذف والزيادة:

تتناول هذه الدراسة المسائل الخلافية الصرفية في الشواهد الشعرية بين الحذف والزيادة منها:

1. مسألة اللام الأولى من لعل:

حيث لعل من النواسخ وهي أخوات "إن" التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر، وتفيد الترجي والإشفاق،(والترجي هو طلب شيء ممدوح أو مرغوب فيه نحو قولك: لعل الله يوفقني لزيارة بيته الحرام، أو الإشفاق وهو توقع شيء مكروه أو التخوف من حدوثه نحو:لعلّ زيدا هالك، وهذه المعاني مشهورة في لغة العرب)[1]

فجرى هناك خلاف بين النحويين البصريين والكوفيين حول مسألة لعل في لامها الأولى، ما إذا كانت اللام الأولى زائدة أم أصلية؟

فيرى بعض العلماء أن اللام الأولى في "لعل" هي زائدة، و يقولون إنها تأتي للتوسعة وإضافة المعنى، وليست جزءا من الكلمة الأصلية، بينما يرى آخرون أنها جزء أصيل من الكلمة ولها دور في تحديد المعنى، فالبصريون يرون أن اللام الأولى من لعل زائدة، فاحتجوا بأن قالوا:" إنما قلنا بأنها زائدة لأنا وجدناهم يستعملونها كثيرا في كلامهم[عارية من اللام]"[2]،أي: يقصدون "علّ" بحذف اللام من "لعل"؛ وأما ما جاء من ذلك في أشعارهم فنحو ما قال الشاعر نافع بن سعد الطائي: ولَسْتُ بلَوّامٍ على الأمر بَعْدَما ... يَفُوتُ ولكنْ عَلَّ أنّ أتقدّما[3]

-ورد هذا الشاهد في المسألة " اللام الأولى من "لعل" زائدة أم أصلية؟ والبيت شاهد من الشواهد المتقدمة من البصريين،(والشاهد فيه قوله "علّ" حيث حذف اللام الأولى من لعّل،

[1] الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العضرية، صيدا بيروت،(د،ط)، 1425هـ-2004م،ج3،ص268.

[2] ابن الأنباري، كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف،ص180.

[3] نافع بن سعد الطائي ، ديوان الحماسة، نقلا عن ابن الأنباري، الإنصاف.

وهذا يدل على أنها زائدة في رُأى البصريين، وهذا ليس بدليل عند ابن الأنباري بل علة حذف اللام هنا كثرة الاستعمال)[1].

وقال العُجير السّلوى:

لك الخير علِّلْنا بها علَّ ساعةَ ... تمر وسهواءً من اللّيل يذهبُ[2]

وذكر هذا البيت أيضا لنفس المسألة في شرح هذا الشاهد.

السهواء: بفتح السين ممدودا، ساعة من الليل وصدر منه .. والشاهد في «علّ ساعة» فإن استعمال (عل) في معنى لعلّ، دليل عند البصريين على أنّ اللام الأولى زائدة[3]

وفي بيت آخر: عل صروف الدهر أودولاتها ... تُدِلنَا اللمة من لمّاتها

والاستشهاد به هنا في قوله "علّ صروف"، حيث جاء بهذا الحرف ساقط اللام الأولى التي في "لعل" وقد ذكر المؤلف– نقلا عن البصريين– أن سقوط اللام في هذا البيت ونحوه يدل على أن هذه اللام زائدة في لعل، وأن الأصل هو "عل" ولا يتم هذا الكلام لهم؛ لأن الحروف بأنواعها ليست محلا للتصريف بالحذف أو الزيادة أو غيرهما، ولأنه يجوز أن يكون الأمر على عكس ما ذهبوا إليه، وأن الأصل هو لعل فحذفت لامها الأولى في عل.

وقال الاخر: لا تهين الفقير علّك أن ... تركع يوما والدهر قد رفعه[4]

وقال الاخر: يا أبتا علّك أو عساكا[5]

وقالت أم النّحيف، وهو سعد بن قُرْطِ:

تربّص بها الأيام علّ صروفها ... سترمي بها في جاحم متسعّر[6]

---

[1] د،شكفته نسرين بنت قاضي قمر الدين، شواهد الشعر في النحو العربي من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين،ربيع الأول،1429هـ–مارس 2008م،ص219.

[2] عُجير السّلوى، نقلا عن ابن الأنباري، الإنصاف.

[3] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف،ص220.

[4] الأضبط بن قريع السعدي، نقلا عن ابن الأنباري، الإنصاف.

[5] ، جميل بن معمر،ديوان جميل بن معمر المعروف بجميل بثينة، نقلا عن ابن الأنباري، الإنصاف.

[6] أم النّحيف ، معجم النساء الشاعرات في الجاهلية والإسلام، نقلا عن ابن الأنباري، الإنصاف.

والشاهد فيهما: قولهم: "علّك، علّك، علّ صروفها"، حيث حذفت اللام الأولى من لعل، لدليل على أن اللام زائدة في "لعل".

وأما ماجاء في الجواب عن كلمات البصريين: أما قولهم(أنّا وجدناهم يستعملونها كثيرا في كلامهم بغير لام، بدليل ما أنشدوه من الأبيات)[1]

أن الأصل هو لعل فحذفت لامها الأولى في علّ، ويجوز أن يكون كل واحد منهما أصلا برأسه، ولأن العرب تلعبت في لعل كثيرا، فقد أبدلوا من عينها غينا فقالوا: لغن، وأبدلوا عينها همزة ولامها الأخيرة نونا فقالوا: لأن، وأبدلوا اللام الأخيرة نونا مع حذف اللام الأولى فقالوا: عن، وزادوا على ذلك فأبدلوا العين همزة فقالوا: أن، فلم يبق من حروفها الأصلية شيء، وهذه كلها لغات من لغات العرب، وليست إحداهن بأن تكون أصلا أولى من غيرها قال الشاعر:

حتّى يقول الجاهل المنطّق لعنّ هذا معه معلّق[2]

الشاهد هنا: "لعنّ" أراد بها لعلّ ، هنا تلعب الشاعر بهذه الكلمة أبدل اللام الأخيرة من لعل بالنون(بالعين غير معجمة)[3]

وقال أيضا: قفا يا صاحبي بنا لغنا ... نرى العرصات أو أثر الخيام[4]

وهنا: لَغَن(بالغين معْجمة)[5] ؛ فلما كثرة هذه الكلمة(رعنّ، عنّ، و وغنَّ، ولغَلَّ، وغلّ)؛ حذفوا اللام، لكثرة الاستعمال، وأما ما جاء عن الكوفيين بأنها: أصلية، دليلهم:(أن لعل حرف، والحروف كلها أصلية؛ لأن حروف الزيادة التي جمعت في قولك:" اليوم تنساه، ولا أنسيتموه، وسألتمونيها" إنما تختصّ بالأسماء والأفعال، فأما الحروف فلا يدخلها شيء من

[1] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المرجع السابق، ص183

[2] نقلا عن ابن الأنباري، الإنصاف.

[3] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المرجع نفسه،ص183.

[4] البيت الشعري،نقلا عن ابن الأنباري، الإنصاف.

[5] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ،المرجع السابق،ص184.

هذه الحروف على سبيل الزيادة، بل يحكم على الحروف كلّها بأنها أصلية)[1]، وتعتبر اللام الأولى من لعل مسألة من مسائل الصرف التي جرى الخلاف فيها بين النحويين.

2. مسألة الاسم المقصور:

المسألة الثانية التي نتحدث عنها في هذا المبحث، وهي تدخل ضمن مجال الحذف، بحيث إن الكلمة في اللغة العربية تنقسم إلى اسم وفعل وحرف، فالفعل يدل على حدث مرتبط بزمان معيّن، أما الحروف فلها أنواع كثيرة، أما الاسم فهو ما يدل على شيء في ذاته وغير مرتبط بزمان، وينقسم الاسم في اللغة العربية إلى العديد من تقسيمات مثل اللازم و المتعدي أو المجرد والمزيد، وأيضا الاسم الممدود والمقصور والاسم المنقوص، وفيما يلي بحث عن شرح الاسم المقصور، بحيث يعتبر الاسم المقصور هو أحد دروس الصرف.

فالاسم المقصور: هو اسم معرب ينتهي بألف ثابتة مفتوح ما قبلها، سواءً كانت الألف مد كألف(عصا)، أو كانت ألفا شبيهة بالياء كألف(فتى)، والألف تكون منقلب عن الأصل(واو أو ياء) في المثنى، أو كانت الألف زائدة ككلمة(عطشى) فإن الألف زيدت على كلمة(عطش) للدلالة على التأنيث[2]

تتأثر تثنية الاسم المقصور وجمعه بأصل الألف التي في آخره، فهي إما أن تكون منقلبة عن أصل(واو أو ياء)أو مزيدة للتأنيث أو مزيدة للالتحاق، بحيث ذكر لنا الأنباري أن الأسماء المقصورة تأتي مثل: رحى، وعصا، حيث كان الأصل يكون: رحي، و عصو، وعندما تحركت الياء أو الواو قلبت الألف إلى همزة، فجمعت الألف مع التنوين الساكن، وحذفت الألف ؛لأنها ليست ذات معنى، بينما أبقوا التنوين لأن له معنى، وهذه حجة أخرى تدعم أن الأصل هو حذف ما ليس له معنى، حتى لو كان أصليا[3] حيث "ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المقصور إذا كثرت حروفه، سقطت ألفه في التثنية؛ فقالوا في تثنية "خَوْزلي"،

[1] ابن الأنباري، المرجع نفسه، ص 179.

[2] الغلاييني، جامع الدروس العربية،ص102 بتصرف

[3] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ، المرجع السابق، ص164

وقهقري": خوزلان، وقهقران، وذهبوا أيضا فيما طال من الممدود إلى أنه يحذف الحرفان الآخران، فأجازوا في "قاصعاء، وحاثياء": قاصعان، وحاثيان"،[1] وهذا يعبر عن قاعدة نحوية تطبق في اللغة العربية تقضي بتغيير الحروف أو حذفها في بعض الكلمات عند استخدامها في التثنية، على سبيل المثال، في حالة الكلمات التي تنتهي بالألف المقصورة، يمكن أن تسقط الألف في التثنية، أما بالنسبة للمدود فإنه قد يحذف الحرفان الآخران؛ وهذا ما ذهب إليه الكوفيون في رأيهم حول الاسم المقصور، ولكن كان هناك بعض التباين في الرأي حول هذه القاعدة النحوية، حيث" أن البصريين ذهبوا إلى أنه لا يجوز حذف شيء من ذلك في مقصور ولا ممدود"[2].

فكان احتجاج الكوفيين يتعلق بالقواعد النحوية التي يستندون إليها في تقدير حالة الأسماء المقصورة، ويرجعون إلى قواعد النحو الكوفي التقليدية لتحديد حالة الأسماء المقصورة وتفسيرها، بحيث احتجوا بأن قالوا:"إنما قلنا إنه يجوز ذلك؛ لأنه لما كثرت حروفهما، وطال اللفظ بهما، والتثنية توجب زيادة ألف ونون أو ياء ونون عليهما ازدادا كثرة وطولا؛ فاجتمع فيهما ثقلان؛ ثقل أصلي، وثقل طارئ؛ فجاز أن يحذف منهما لكثرة حروفهما، كما يحذفون لكثرة الاستعمال، والدليل على طول الكلمة وكثرة حروفها له أثر في الحذف قولهم:" اشهابّ اشهبابا... وأصله: اشهيبابا" فحذفوا الياء..."[3]

أما البصريون احتجوا في ذلك بأنهم قالوا:" أنه لا يحذف منهما شيء، لأن التثنية إنما وردت على لفظ واحد ودليلهم على ذلك أن العرب لم تحذف فيما كثرت حروفه، كما حذف فيما قلت حروفه، فقالوا في تثنية "جمادى"، جماديين" من غير حذف"[4]

قال الشاعر: شهْرَى ربيع وجماديينه[5].

---

[1] ابن الأنباري، الإنصاف ،المرجع نفسه،ص612

[2] المرجع نفسه،ص612

[3] المرجع نفسه ،ص 613

[4] ابن الأنباري، الإنصاف، المرجع السابق، 613.

[5] البيت الشعري، نقلا عن ابن الأنباري، الإنصاف.

ذكر هذا الشاهد في المسألة" هل يحذف آخر المقصور والممدود عند التثنية إذا كثرت حروفهما؟ والشاهد فيه قوله:" جماديينه" فيجوز سقوط الألف في تثنية الاسم الذي كثر حروفه ويجوز أن تذكر وتقلب ياء، وهنا لم تحذف بل قلبت ياء، وبقاء الألف هنا لايرد على الكوفيين رأيهم، لأنهم قالوا بجواز الحذف لا وجوبه،[1]والشاهد فيه قوله" جماديين" فإنه مثنى" جمادى"، والألف فيه خامسة، ولم يحذفها الشاعر، بل قلبها ياء، على قاعدة أن الألفات إذا كانت رابعة فأكثر قلبت ياء مطلقا، وهذا الشاهد لا يرد مذهب الكوفيين لأنهم لا يقولون بوجوب حذف ألف المقصور، ولا بوجوب حذف همزة الممدود، وإنما يقولون، يجوز للمتكلم إذا استطال حروف الكلمة أن يحذف الألف أو الهمزة، ويجوز له أن يأتي بالكلمة على الأصل، ويقلب الألف ياء ويقلب الهمزة واو، أو يبقيها على تفصيل في الممدود.[2]

باختصار الأبيات تحتوي على أسماء مقصورة تستخدم للإشارة إلى شهر جمادى أي كلمة "جمادى" هل ألف مقصورة تحذف أولا في التثنية، لكن ابن الأنباري كان يتفق مع البصريين في مسألة الاسم المقصور، كان يروج لحذف آخر المقصور والممدود عند التثنية، بغض النظر عن كثرة حروفها؛ يعني أنه يجب حذف ألف المقصور وهمزة الممدود في الاسم عند التثنية.

وهذا هو الخلاف الذي جرى بين المدرستين "البصرة والكوفة" حول هذه المدرسة.

[1] شكفته نسرين بنت قاضي قمر الدين، شواهد الشعر في النحو العربي من كتاب، الإنصاف في مسائل الخلاف،ص240.

[2]المرجع نفسه،ص240

الخاتمة

الخاتمة

وبعد هذا العرض لفصول بحثنا هذا الأخير الذي كان موضوعه مسائل الصرفية في الشواهد الشعرية من خلال كتاب" الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين"، توصلنا إلى أهم النتائج وهي كالآتي:

- ✓ أبو البركات الأنباري عالم غزير العلم، قوي الفهم، واسع الاطلاع يعرف جيدا كيفية مناقشة القضايا بطريقة علمية مركزة، حيث اتخذ منهجا فريدا يقوم على الوضوح في التعبير وتبسيط الأقوال في المذاهب والآراء، مع تدقيق واختيار الكلمات بعناية، وصياغتها بعيدا عن التعقيد والغموض، فقد أبدع في عرض مسائل الخلاف بين النحويين نجده يقدم شرحا وتفصيلا واضحا، وكل هذا بارز في كل مسألة في الكتاب.
- ✓ وفرة الشواهد الشعرية التي كان لها نصيب الأسد مقارنة بالعديد من الشواهد الأخرى، فكان الشعر هو المادة الأساسية للاستدلال وخدمة اللغة العربية.
- ✓ استشهد ابن الأنباري بنحو سبعة أحاديث نبوية، وسبعة أمثال من أمثال العرب إلا أن الشواهد الشعرية كان لها الحظ الأوفر، فقد بلغت نحو ما يزيد عن الخمسمائة بيت شعري، مع تكرار الشاهد في مواقع متفرقة من الكتاب.
- ✓ هناك كثير من المسائل التي تدخل باب الصرف، بحيث كان النحاة يرتكزون في تحليلها على الأصل الذي أخذت منه الكلمة.
- ✓ الكتاب يؤكد شغف ابن الأنباري بالخلافات النحوية ودراستها وذكر مسائل الخلاف النحوي حتى لمن سبقوه جميعا ليس فقط نحاة البصرة والكوفة.
- ✓ لا يقف ابن الأنباري من مسائل النحوية موقف الناقض، ولا يميل إلى أي طرف ، وإنما نجده يقف موقف التناقض البصير فهو يرجح ما يراه صحيحا ويلتمس له دليل مبين سبب الرجحان ويسقط ما يراه في نظره ضعيف، حتى وإن مال إلى بصريين

فذلك ؛لأن البصرة صفّت النحو من الشوائب عكس الكوفة التي لم تتخذ قواعد وقوانين تخدمها.

وختام هذه الدراسة نحمد الله العليم، و نسأله بقدرته وجبروته أن يجعل في هذه الدراسة الخير والبركة، وأن يجعلها في صحيفة حسناتنا يوم القيامة، واخيرا نسألك يا الله التوفيق والسداد.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

- القران الكريم ، برواية ورش عن نافع
- الاسمر، المعجم المفصل في علم الصرف، دار العتب العلمية، لبنان(بيروت)، ط1418،1هـ-1997م
- البغدادي، خزانة الأدب،ج:9
- السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، دار الكتب العلمية، بيروت(لبنان)،ط1418،1هـ-1998م
- الفراهيدي، كتاب العين، مكتبة الهلال، بيروت(لبنان)،ط1420،1هـ
- ابن منظور، لسان العرب، مادة(ش.ق)
- مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة(مصر)،ط1960،4، مادة(شقق)
- ابن يعيش، شرح المفصل،ج:7

المراجع:

1. الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن، دار الكتب العلمية، بيروت(لبنان)،ط1402،1هـ-،ج1
2. الإمام جلال الدين السيوطي ، الاقتراح في أصول النحو ،تح: عبد الحكيم عطية ،دار البيروتي ،ط1427،2-2006
3. أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ومعه الانتصاف من الإنصاف تأليفه: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع،(ب، ط)،2005م
4. ابو البركات الانباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين- مجلد 2، 2011

5. بدر الدين الزّركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق عبد القادر عبد الله العاني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط2،1992،ج2
6. أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه: الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، طبعة خاصة، دار سحنون لنشر والتوزيع، 1990، ج1
7. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء(المغرب)،1994م،ط1
8. ابن ثابت حسان ، ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: سيد حنفي حسنين، دار لمعارف، القاهرة، مصر، 1977
9. الجرجاني، المفتاح في الصرف، تح: على توفيق محمد، مؤسسة الرسالة، بيروت(لبنان)،ظ1407هـ-1987م
10. جمال الدين بن محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي ت672هـ، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، دار الكتب العلمية، بيروت ط1 ز2001 م:2
11. ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة(مصر)،ط1،1952منج2
12. أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي ،شرح جمل الزجاجي، دار الكتب العلمية، بيروت ،لبنان ،ط1 ،2
13. الشريف علي بن محمد الجرجاني، كتاب التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1،1983
14. عبد القادر البغدادي خزانة الأدب ولب لسان العرب، ،تحقيق محمد نبيل طريفي وايميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، ط1،1418هـ 1998،ج1

15. عبد الرزاق فياض علي الجبوري، دلالة أبنية المصادر والمشتقات في شرح السيرافي لكتاب سيبويه
16. الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العضرية، صيدا بيروت،(د،ط)، 1425هـ-2004م،ج
17. أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، صندوق بريد6347،ط2، 1973
18. قطناني الكسواني، في علم الصرف، دار جرير للنشر، عمان الأردن،ط1،2011م
19. محمد بن محمد حسن شُرَّاب ، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية "لأربعة آلاف شاهد شعري"، لناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى،1427 هـ- 2007 م عدد الأجزاء: 3
20. محمد علي التهانوي ،كشاف اصطلاح الفنون والعلوم ، تح :علي دحروج، ن مكتبة لبنان ، ج1،"حرف الشين" ص 1002،معجم مصطلحات النحوية والصرفية ،محمد سمير نجيب اللبدي ، ن:مؤسسة الرسالة دار الفرقان،ط1405،1هـ،1985م
21. موفق الدين بن يعيش النحوي ، شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتاب، بيروت لبنان

رسال دكتوراه ومذكرات ومحاضرات

1. التواتي بن تواتي: محاضرات في أصول النحو، مطبعة رويفي ، الأغواط، ط، 1،2006

مقالات ومجلات :

1. نصيحة حافظ محمد أبرار الله، منهجية الاشتقاق في اللغة العربية، مجلة البصيرة

الملاحـــق

الإنصاف في مسائل الخلاف

بين البصريين والكوفيين

أبو البركات بن الأنباري

(ت ٥٧٧هـ)

المكتبة العصرية

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

اهداء

مقدمة ..... أ –ب

المدخل 4

الفصـــل الأول : الاستشهاد والخلاف بين المدرستين في المواضيع الصرفية لكتاب الإنصاف

I الاستشهاد في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف..... 7

1. الاستشهاد 7

2. الاستشهاد بالقرآن الكريم..... 8

3. **الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف** 11

4. **استشهاد بالحكم والأمثال**..... 12

5. **استشهاد بالشواهد الشعرية** 13

II الخلاف والشواهد الشعرية في المسائل الصرفية 18

1. **الخلاف بين المدرستين البصرة والكوفة في المواضيع الصرفية** 18

2. **الشواهد الشعرية في مسائل الصرفية عند البصريين** 23

3. **الشواهد الشعرية في مسائل الصرفية عند الكوفيين** 26

الفصل الثاني: المسائل الصرفية في الشواهد الشعرية

I. المسائل الصرفية بين الاسم والفعل: 31

1. مسألة أصل اشتقاق الفعل أم المصدر 31

2.مسألة أصل اشتقاق الاسم 45

3. مسألة القول في بئس ونعم فعلان هما أم اسمان؟..... 51

II بين الحذف والزيادة 57

1. **مسألة اللام الأولى من لعل** 57

فهرس المحتويات

2. **مسألة الاسم المقصور** 60

3. مسألة إن الخفيفة هل تحذف وتعمل من غير بدل؟ 63

الخاتمة 68

قائمة المصادر والمراجع..... 71

الملاحق 74

فهرس المحتويات 78